م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 2026/567

قضايا الاقتصاد العالمي - حصاد الطاقة العالمي لعام 2025

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

M E A K Weekly Economic Report No. 567,

Global Economic Issues - Global Energy Harvest 2025

prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

الأحد 08 آذار، 08 Marsh 2026

موقع المستشار الاقتصادي الإلكتروني للبحوث والدراسات
The website of the Economic Adviser for Research and Studies
Strona Doradcy Ekonomicznego ds. Badań i Studiów

لا يعبر مضمون هذا التقرير عن وجهة نظر موقع المستشار الاقتصادي، ولا يتحمل الموقع أية مسؤولية قانونية عن أي قرار يتم اتخاذه بالاستناد للمعلومات المنشورة فيه، ولا يشكل عرضاً أو تشجيعاً لشراء أو بيع أية أصول مالية، بالرغم من ثقة الموقع بإدارته.

"The content of this report does not reflect the views of the Economic Advisor website, and the website does not bear any legal responsibility for any decisions made based on the information published in it. It does not constitute an offer or encouragement to buy or sell any financial assets, despite the website's confidence in its management."

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 2025/563،
قضايا الاقتصاد العالمي – حصاد الطاقة العالمي 2025
إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري
الأحد 08 آذار، 08 Marsh 2026

التقرير حصيلة متابعة للإعلام الاقتصادي والشبكة العنكبوتية. يتم تقديمه للأكاديميين والاقتصاديين وأصحاب القرار والمتابعين لتسهيل الوصول إلى المعلومة الاقتصادية.

ربما تحتاج بعض المعلومات والبيانات الواردة في التقرير إلى تدقيق من قبل خبير أو مختص، حيث قد لا تكون موثوقة بما يكفي. يُرجى المساعدة في التحقق من هذه المعلومات وذكر المصدر لضمان الموثوقية. يُعفى المؤلف من المسؤولية عن أي معلومة غير صحيحة أو غير دقيقة واردة في التقرير، حيث يكون المصدر المثبت في أسفل كل مادة هو المسؤول.

ملاحظة :يرجى إبلاغي في حالة عدم رغبتك في استمرار تلقي التقرير حتى يتم حذف اسمك من قائمة البريدية. شكراً.

رابط تحميل التقرير بصيغة بي دي أف:

M E A K Weekly Economic Report No. 567/2026,
Global Economic Issues - Global Energy Harvest 2025
Prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

This report is the result of monitoring economic media and the internet. It is provided to academics, economists, decision-makers, and followers to facilitate access to economic information.

Some of the information and data in the report may require verification by an expert or specialist, as it may not be sufficiently reliable. Please assist in verifying this information and citing the source to ensure reliability. The author absolves themselves of responsibility for any inaccurate or misleading information in the report, as the source cited at the bottom of each article is responsible.

Note: Please inform me if you do not wish to continue receiving the report so that your name can be removed from the mailing list. Thank you.

Download link for the report in PDF format:

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 2026/567

قضايا الاقتصاد العالمي - حصاد الطاقة العالمي لعام 2025

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

M E A K Weekly Economic Report No. 567,

Global Economic Issues - Global Energy Harvest 2025

prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

الأحد 08 آذار، 08 Marsh 2026

ملخص: تضمن التقرير المواد التالية:

أولاً: تغطية عربية وعالمية لحصاد وحدة أبحاث الطاقة لعام 2025 وتوقعات 2026.. حيث كان العامل المؤثر الأكبر في أسواق الطاقة خلال عام 2025 تحرّكات الرئيس الأميركي دونالد ترمب.

ثانياً: ما هي أكبر 3 اكتشافات نفط عربية في 2025؟ حيث تم التأكيد على أن طفرة اكتشافات النفط والغاز العربية خلال 2025 لم تقتصر على الحجم، بل شملت نوعية المكامن وقدرات التدفق.

ثالثاً: طاقة الرياح في الوطن العربي 2025.. مصر تنتزع الصدارة من المغرب، حيث احتلت مصر الصدارة، متقدمة على المغرب الذي حافظ على قاعدة قوية لكن بوتيرة نمو أبطأ نسبياً خلال العام.

رابعاً: حول قطاع الطاقة في المغرب 2025.. مشروعات الكهرباء المتجددة تخطف الأنظار.

خامساً: حول انخفاض صادرات الفحم العالمية في 2025 إلى 1.473 مليار طن، مقارنة بنحو 1.547 ملياراً في 2024، بتراجع سنوي يقارب 4.8%.

سادساً: السيارات الكهربائية في الدول العربية 2025.. سباق بين التبني والتصنيع.

سابعاً: ما هي أكثر 10 دول عربية امتلاكاً لاحتياطيات الغاز في 2025 ، حيث أظهرت قائمة أكثر 10 دول عربية امتلاكاً لاحتياطيات الغاز خلال 2025 نجاح 4 بلدان في تحقيق زيادة ملحوظة، مع صعود مصر إلى الترتيب السادس، متجاوزةً الكويت.

ثامناً: ماذا يعني تراجع تصدير الغاز الروسي إلى أوروبا للنصف في 2025.. للأسواق؟

تاسعاً: سعر برميل النفط 2026.. موازنات الدول العربية التحوط والتحديات. حيث اختارت دول مصدرة للنفط مثل السعودية وقطر وسلطنة عمان النهج "التحوطي"، لضمان بناء حائط صد أمام تقلبات الأسعار وتحويل أي زيادة فعلية إلى فوائض.

عاشراً: حول ثلاث صفقات طاقة ضخمة لم تكتمل في 2025.. استحواذ أدنوك الأبرز.

Table of Contents

1 - حصاد وحدة أبحاث الطاقة لعام 2025 وتوقعات 2026..تغطية عربية وعالمية7

كان العامل المؤثر الأكبر في أسواق الطاقة خلال عام 2025 تحرّكات الرئيس الأميركي دونالد ترمب، سواء على الصعيد الجيوسياسي بتدخله في الحرب بين إيران وإسرائيل، ومحاولاته التوصل إلى اتفاق سلام بين روسيا وأوكرانيا.

2 - أكبر 3 اكتشافات نفط عربية في 2025 10

تصدّر ملف أكبر 3 اكتشافات نفط عربية في 2025 مشهد الصناعة الإقليمية خلال العام، مدفوعاً بموجة موسّعة من عمليات الحفر والاستثمار التي نقلت بعض الدول إلى مستويات احتياطي أعلى من أيّ وقت مضى. وكشفت بيانات منصة الطاقة المتخصصة (مقرّها واشنطن) أن طفرة اكتشافات النفط والغاز العربية خلال 2025 لم تقتصر على الحجم، بل شملت نوعية المكامن وقدرات التدفق.

3 - طاقة الرياح في الوطن العربي 2025.. مصر تنتزع الصدارة من المغرب 13

طاقة الرياح في الوطن العربي عام 2025 عن السنوات السابقة، تحوّل لافت من الاكتفاء بالإعلانات والخطط إلى التشغيل الفعلي وربط قدرات كبيرة بالشبكات الوطنية. أعاد التحوّل رسم خريطة الترتيب الإقليمي، ومنح مصر الصدارة، متقدمة على المغرب الذي حافظ على قاعدة قوية لكن بوتيرة نمو أبطأ نسبياً خلال العام.

4 - قطاع الطاقة في المغرب 2025.. مشروعات الكهرباء المتجددة تخطف الأنظار 19

واصل قطاع الطاقة في المغرب 2025 تحقيق قفزات ملموسة بمشروعات الكهرباء المتجددة، وهو ما يعكس اقتراب المملكة من تحقيق هدفها برفع حصة المصادر النظيفة في مزيج الكهرباء إلى 52% بحلول عام 2030. ويأتي هذا التقدم بالتزامن مع خطوات حثيثة اتخذتها البلاد لتكون مركزاً عالمياً لإنتاج الهيدروجين الأخضر، مدعومةً بالتوسع المتسارع في قدرات التوليد من الرياح والشمس،

5 - أكبر الدول المصدرة للفحم في 2025.. تراجع جماعي واستثناء وحيد 26

سجّلت قائمة أكبر الدول المصدرة للفحم في 2025 تراجعاً ملحوظاً من كبار المنتجين، باستثناء دولة واحدة. انخفضت صادرات الفحم العالمية في 2025 إلى 1.473 مليار طن، مقارنة بنحو 1.547 ملياراً في 2024، بتراجع سنوي يقارب 4.8%.

6 - السيارات الكهربائية في الدول العربية 2025.. سباق بين التبني والتصنيع 28

شهدت السيارات الكهربائية في الدول العربية خلال عام 2025 تحولاً لافتاً، مع انتقال القطاع من نطاق المبادرات المحدودة إلى مسار أكثر رسوخاً تقوده السياسات الحكومية والاستثمارات الصناعية وتوسُّع البنية التحتية. ولم يعد الحديث مقتصراً على خفض الانبعاثات فقط، بل بات يشمل توطين الصناعة، وجذب الاستثمارات، وبناء سلاسل قيمة جديدة مرتبطة بالنقل النظيف.

7 - أكثر 10 دول عربية امتلاكاً لاحتياطيات الغاز في 2025 (إنفوغرافيك) 36

أظهرت قائمة أكثر 10 دول عربية امتلاكاً لاحتياطيات الغاز خلال 2025 نجاح 4 بلدان في تحقيق زيادة ملحوظة، مع صعود مصر إلى الترتيب السادس، متجاوزةً الكويت. ووفق بيانات ملف الحصاد السنوي الصادر عن وحدة أبحاث الطاقة ، ارتفع إجمالي احتياطيات الغاز العربية المؤكدة إلى 2015 تريليون قدم مكعبة (أو 2.015 كوادرليون قدم مكعبة)، مقابل 1997 تريليون قدم مكعبة في عام 2024.

8 - تراجع الغاز الروسي إلى أوروبا للنصف في 2025.. ماذا يعني للأسواق؟ 39

لم تكن صادرات الغاز الروسي إلى أوروبا خلال 2025 مجرد بيانات تعكس الإيرادات وتحدد المكاسب والخسائر فقط، بل حملت بين طياتها تحولات مؤثرة ترسم ملامح مستقبل السوق. وخلال الأشهر الماضية من العام، سجلت الصادرات عبر خطوط

الأنابيب تراجعاً لافتاً للنظر لما يقرب من النصف، بعد انتهاء اتفاقية التوريد إلى أوكرانيا في يناير/كانون الثاني الماضي.

9 - سعر برميل النفط 2026.. موازنات الدول العربية التحوط والتحديات..... 43

وبحسب ملف الحصاد السنوي لعام 2025 الصادر عن وحدة أبحاث الطاقة (مقرّها واشنطن)، اختارت دول مصدرة مثل السعودية وقطر وسلطنة عمان النهج "التحوطي"، لضمان بناء حائط صد أمام تقلبات الأسعار وتحويل أي زيادة فعلية إلى فوائض. وفي المقابل، تتبنى دول أخرى مثل المغرب أسعاراً أعلى، تعكس محاولة موازنة التكلفة المرتفعة للاستيراد أو متطلبات الإنفاق العام الضخم.

10 - ثلاث صفقات طاقة ضخمة لم تكتمل في 2025.. استحواذ أدنوك الأبرز 48

شهد العام الماضي 2025 نشاطاً ملحوظاً في طرح عروض لصفقات طاقة، في ظل نمو الاتجاه نحو اتفاقيات الاندماج والاستحواذ لضمان استمرار ضخ الاستثمارات، والتغلب على تحديات التكلفة. وفضّل مطورو قطاعات (النفط، ، والغاز المسال)، والمستثمرون في برامج الاستكشاف والتنقيب البري والبحري، هذه الإستراتيجية، بهدف توسعة نطاق أعمالهم رغم حالة السوق العالمية المتأرجحة.

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 2026/567
قضايا الاقتصاد العالمي - حصاد الطاقة العالمي لعام 2025
إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري
M E A K Weekly Economic Report No. 567,
Global Economic Issues - Global Energy Harvest 2025
prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry
الأحد 08 آذار، 2026 08 Marsh

1 - حصاد وحدة أبحاث الطاقة لعام 2025 وتوقعات 2026.. أكبر تغطية عربية وعالمية

وحدة أبحاث الطاقة، 27-01-2026

على مدار الـ30 يوماً الماضية قدّم حصاد وحدة أبحاث الطاقة (مقرّها واشنطن) لعام 2025 وتوقعات 2026 جرعة معرفية دسمة ومجانية، هي الأكبر عالمياً، لقراء منصة الطاقة، انطلاقاً من حرصها على إثراء القارئ العربي بالمعلومات المتخصصة في هذا القطاع.

وكان العامل المؤثر الأكبر في أسواق الطاقة خلال عام 2025 تحرّكات الرئيس الأميركي دونالد ترمب، سواء على الصعيد الجيوسياسي بتدخله في الحرب بين إيران وإسرائيل، ومحاولاته التوصل إلى اتفاق سلام بين روسيا وأوكرانيا.

أو على الجانب الاقتصادي، نتيجة مناورات التعريفات الجمركية التي أطلقها منذ عودته إلى البيت الأبيض ضد الصين وبعض دول العالم، ما بين فرض رسوم مرتفعة ثم تخفيضها أو التوصل إلى هدنة، كما حدث مع بكين.

ومن زاوية أكثر تخصصاً يمكن وصف 2025 بأنه عام "العودة إلى الواقع" في قطاع الطاقة، مع تلاشي توقعات ذروة الطلب على النفط والغاز بنهاية هذا العقد، التي تبنّتها

وكالة الطاقة الدولية خلال السنوات الأخيرة، إلى جانب التصحيح الطبيعي في أسواق الهيدروجين، وتباطؤ زخم الطاقة المتجددة والسيارات الكهربائية.

ووسط كل ذلك تضمّن ملف حصاد وحدة أبحاث منصة الطاقة المتخصصة أكثر من 70 تقريراً، مصحوبة بعشرات الرسومات البيانية والإنفوغرافيك، تتوغل في شتى فروع قطاع الطاقة عربياً وعالمياً، من النفط والغاز إلى التقنيات النظيفة، مروراً بالصفقات والأبحاث العلمية، ونستعرض أبرزها فيما يلي:

حصاد وحدة أبحاث الطاقة 2025

يركز حصاد وحدة أبحاث الطاقة 2025 وتوقعات 2026 على 4 ملفات رئيسة مليئة بالرصد والتحليل والرسومات التوضيحية:

أولاً، ملف قطاع النفط :شكّلت الاضطرابات الجيوسياسية في الشرق الأوسط، وانتهاء غالبية التخفيضات الطوعية من بعض أعضاء تحالف أوبك+، والإنتاج القياسي في الولايات المتحدة، وتباطؤ نمو الطلب أبرز العوامل التي حكمت مسار سوق النفط خلال 2025.

وأدّى مزيج العوامل هذا إلى تراجع أسعار النفط في 2025، والمتوقع أن يستمر خلال 2026 مع زيادة المعروض بأكثر من الطلب، فيما يلي أبرز الموضوعات التي تناولت تطورات سوق النفط وتوقعاته:

إنتاج النفط العالمي في 2025.. انتعاشة ملحوظة بين أوبك+ وأميركا

الطلب على النفط في 2025.. نمو بطيء تقوده 3 دول

خسائر أسعار النفط في 2025.. وفرة المعروض تطغى على المخاطر الجيوسياسية

تجارة النفط في 2025.. تغيّرات بقائمة أكبر الدول المصدرة والمستوردة

ارتفاع احتياطيات النفط العالمية في 2025.. وهذه أكبر 10 دول

أكثر 10 دول عربية امتلاكاً لاحتياطيات النفط في 2025 (إنفوغرافيك)

أكبر الصفقات النفطية في 2025.. منافسة بين العراق والجزائر والسعودية (مسح)

توقعات أسعار النفط في 2026.. "الطاقة" تنشر أكبر استطلاع عالمياً

توقعات أسواق النفط في 2026 ودور أوبك+.. 10 خبراء يتحدثون

سوق النفط في 2026.. تفاؤل حذر يترقب مآلات التوترات التجارية

سعر برميل النفط 2026.. موازنات الدول العربية بين التحوط وتحديات الاستيراد

ثانياً، ملف قطاع الغاز :تباطأ نمو الطلب على الغاز في 2025 مع ارتفاع نسبي للأسعار، وعلى الرغم من تعافي الطلب الأوروبي من تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية، فإن الإنتاج ارتفع بوتيرة أكبر، بقيادة أميركا الشمالية والشرق الأوسط، تزامناً مع اكتشافات ضخمة، خصوصاً من الغاز الصخري.

وتدخل سوق الغاز مرحلة جديدة في 2026، بفضل وفرة المعروض من الغاز المسال إلى جانب تسارع الطلب، مع طفرة الذكاء الاصطناعي ومراكز البيانات، ورصد حصاد وحدة أبحاث الطاقة هذه التطورات والتوقعات في الموضوعات الآتية:

إنتاج الغاز الطبيعي في 2025.. نمو متواصل مع توسّع التجارة العالمية

الطلب على الغاز الطبيعي في 2025.. أوروبا تقود النمو وسط ضغوط الأسعار

ارتفاع احتياطيات الغاز العالمية في 2025.. وهؤلاء الـ10 الكبار

أكثر 10 دول عربية امتلاكاً لاحتياطيات الغاز في 2025 (إنفوغرافيك)

اكتشافات النفط والغاز في 2025.. زخم كبير تقوده الدول العربية

أكبر صفقات الغاز في 2025.. السعودية والإمارات بالمقدمة (تقرير)

توقعات سوق الغاز في 2026.. إمدادات وفيرة وتحولات مرتقبة

ثالثاً، ملف التقنيات النظيفة :تباطأ زخم إضافات قدرة الطاقة المتجددة في العام الماضي، بفعل تغيّرات السياسات الأميركية في عهد ترمب، لكن الصعيد العربي استمر الزخم وبقوة بقيادة السعودية ومصر في مشروعات الطاقة الشمسية والرياح، فضلاً عن خطوات كبيرة نحو التوطين.

ومن جهة أخرى، واجهت أسواق الهيدروجين والسيارات الكهربائية تحديات وانتكاسات واضحة خلال العام الماضي التحديات والانتكاسات كانت بارزة للغاية لمشروعات الهيدروجين وسوق السيارات الكهربائية خلال 2024، في مقابل استمرار الطلب على الفحم وتوسّع تجارته، وتناول حصاد وحدة أبحاث الطاقة هذه التطورات في عدة موضوعات، أبرزها:

قطاع الطاقة المتجددة في 2025.. عام التقدم البطيء وخفض التوقعات

أكبر صفقات الطاقة المتجددة في 2025.. السعودية والإمارات تتقاسمان الصدارة (تقرير)

الطاقة المتجددة في المنطقة العربية خلال 2025.. السعودية تتصدر ومصر وعُمان تقودان التوطين

صناعة السيارات الكهربائية في 2025.. تحديات عابرة أم مأزق ممتد؟

السيارات الكهربائية في الدول العربية 2025.. سباق بين التبني والتصنيع

سوق الهيدروجين النظيف في 2025.. بين شبح الانتكاسة والعودة إلى الواقع

أكبر صفقات الهيدروجين في 2025.. مسح لـ"الطاقة": 3 دول عربية بالصدارة

محطات تغير المناخ في 2025.. تحولات تاريخية والجفاف يضرب دولاً عربية

سوق الفحم في 2025.. مفارقة الطلب القياسي وتراجع التجارة العالمية

رابعاً: ملف لمحات خاصة في 2025 :كعادته على مدار السنوات الـ5 الماضية، أفرد حصاد وحدة أبحاث الطاقة 2025 مساحة كبيرة لموضوعات خاصة بالدول العربية، التي شهدت تطورات بارزة في قطاعات الغاز والكهرباء المتجددة وغيرها، فيما يلي أبرز التقارير:

قطاع الطاقة السعودي في 2025.. عام استثنائي للكهرباء المتجددة والغاز

قطاع الطاقة المصري في 2025.. عام استقرار الكهرباء وبداية تعافي الغاز

قناة السويس في 2025.. بداية تعافٍ تدريجي للإيرادات وتدفقات النفط

قطاع الطاقة في الجزائر 2025.. صفقات كبرى لتعزيز احتياطيات النفط والغاز

قطاع الطاقة في المغرب 2025.. مشروعات الكهرباء المتجددة تخطف الأنظار

الذكاء الاصطناعي بقطاع الطاقة في 2025.. 5 دول عربية تتصدر التحول

مسح لأكبر صفقات الكهرباء في 2025.. مصر والسعودية بالمقدمة والجزائر الحصان الأسود

أبرز 10 أبحاث عربية في قطاع الطاقة خلال 2025 (صور)

https://attaqa.net/2026/01/27/%d8%ad%d8%b5%d8%a7%d8%af-%d9%88%d8%ad%d8%af%d8%a9-%d8%a3%d8%a8%d8%ad%d8%a7%d8%ab-%d8%a7%d9%84%d8%b7%d8%a7%d9%82%d8%a9-%d9%84%d8%b9%d8%a7%d9%85-2025-%d9%88%d8%aa%d9%88%d9%82%d8%b9%d8%a7%d8%aa-2026/

2 - أكبر 3 اكتشافات نفط عربية في 2025

سباق استكشافي يعيد رسم خريطة الاحتياطيات الإقليمية

سامر أبووردة، 06-01-2026

تصدّر ملف أكبر 3 اكتشافات نفط عربية في 2025 مشهد الصناعة الإقليمية خلال العام، مدفوعاً بموجة موسّعة من عمليات الحفر والاستثمار التي نقلت بعض الدول إلى مستويات احتياطي أعلى من أيّ وقت مضى.

وكشفت بيانات منصة الطاقة المتخصصة (مقرّها واشنطن) أن طفرة اكتشافات النفط والغاز العربية خلال 2025 لم تقتصر على الحجم، بل شملت نوعية المكامن وقدرات التدفق.

ولم تظهر أكبر 3 اكتشافات نفط عربية في 2025 بمعزل عن السياق العام، بل جاءت نتيجة تسارع برامج الاستكشاف في عدّة دول، ضمن خطط تستهدف تعزيز أمن الإمدادات وتوسيع الطاقة الإنتاجية.

كما مثّلت الاكتشافات الضخمة نقطة تحوّل تقني وجيولوجي، ولا سيما لدى الدول التي خاضت عمليات مسح بحري وجيولوجي مكثّف.

ورغم تعدُّد الاكتشافات العربية هذا العام، برزت اكتشافات تميّزت بضخامة الاحتياطي وقدرتها على تغيير معادلات الإنتاج خلال العقد المقبل.

وقدّم العراق نموذجاً متقدّماً على صعيد الحجم، بينما شكّلت الكويت وليبيا محطات رئيسة في المشهد الإقليمي.

ويكشف نتائج مسح أجرته منصة الطاقة، لأكبر 3 اكتشافات نفط عربية في 2025، أن التنافس الاستكشافي اتّخذ منحى أكثر جرأة هذا العام، سواء في البيئات البحرية أو البرية، ليضع دول المنطقة أمام خريطة جديدة من الاحتياطيات المؤكدة والمتوقعة.

أكبر اكتشاف نفطي عربي في 2025

يتصدر العراق قائمة أكبر 3 اكتشافات نفط عربية في 2025 عبر كشف ضخم أُعلِن في 20 يناير/كانون الثاني، بعد نجاح شركة نفط الوسط بالتعاون مع شركة "إي

بي إس" الصينية (EBS) في إضافة مليارَي برميل إلى احتياطيات حقل شرق بغداد، لترتفع من 13 ملياراً إلى 15 مليار برميل.

ويُعدّ هذا الاكتشاف الأكبر عربياً خلال 2025 من ناحية إضافة الاحتياطيات الفعلية، مع قدرة إنتاجية للبئر الاستكشافية تصل إلى 5 آلاف برميل يومياً.

بهذا الحجم، يحتفظ العراق بالمركز الأول في قائمة أكبر 3 اكتشافات نفط عربية في 2025، ولا سيما أن كامل الزيادة المسجلة تتجاوز إجمالي الاكتشافات في دول عدّة خلال العام نفسه.

حقل شرق بغداد في العراق - الصورة من "واع"

اكتشاف الجليعة البحري في الكويت

يأتي اكتشاف حقل الجليعة البحري في الكويت —المُعلن في يناير/كانون الثاني 2025— في المرتبة الثانية ضمن أكبر 3 اكتشافات نفط عربية في 2025.

ووفقاً لبياناته لدى منصة الطاقة، يمتد الحقل على مساحة 74 كيلومتراً مربعاً، ويضم 800 مليون برميل من النفط متوسط الكثافة، إضافة إلى 600 مليار قدم مكعبة من الغاز المصاحب، بما يعادل 950 مليون برميل نفط مكافئ.

ويمثّل الجليعة أكبر اكتشاف بحري في تاريخ الكويت، كما يفتح المجال أمام توسُّع استكشافي في العصر الطباشيري العلوي، بهذه الأهمية، يسجّل الجليعة المركز الثاني بقائمة أكبر 3 اكتشافات نفط عربية في 2025.

وتتزامن هذه القفزة مع إستراتيجية البلاد لرفع الطاقة الإنتاجية إلى 4 ملايين برميل يومياً بحلول 2035.

خريطة توضح موقع حقل الجليعة البحري- الصورة من صفحة "اسأل عن الكويت" على منصة "إكس"

اكتشاف سوناطراك في غدامس الليبية

تحلّ ليبيا في المرتبة الثالثة عبر اكتشاف شركة سوناطراك الجزائرية في البئر أ1-65/2 في حوض غدامس، باحتياطيات تبلغ 122 مليون برميل من النفط، إضافة إلى 47 مليار قدم مكعبة من الغاز.

ويمثّل هذا الكشف —وهو أحد أضخم اكتشافات البلاد في سنوات— تحولاً مهماً يعزّز خططها لرفع الإنتاج إلى مليوني برميل يومياً بحلول 2030، لا سيما مع استئناف طرح الفرص الاستثمارية من خلال إطلاق أول جولة تراخيص منذ 2007.

وبذلك تصبح ليبيا المحطة الثالثة في قائمة أكبر 3 اكتشافات نفط عربية في 2025 بناءً على حجم الاحتياطي المؤكد.

بهذه النتيجة، تُظهر قراءة أكبر 3 اكتشافات نفط عربية في 2025 أن العراق حافظَ على الصدارة بفارق واضح، تلته الكويت، ثم ليبيا، ما يعكس إعادة تشكيل خريطة الاحتياطيات العربية خلال عام استثنائي في تاريخ الصناعة.

https://attaqa.net/2026/01/06/%d8%a3%d9%83%d8%a8%d8%b1-3-%d8%a7%d9%83%d8%aa%d8%b4%d8%a7%d9%81%d8%a7%d8%aa-%d9%86%d9%81%d8%b7-%d8%b9%d8%b1%d8%a8%d9%8a%d8%a9-%d9%81%d9%8a-2025/

3 - طاقة الرياح في الوطن العربي 2025.. مصر تنتزع الصدارة من المغرب

سامر أبووردة، 05-01-2026

دخلت طاقة الرياح في الوطن العربي عام 2025 مرحلة مختلفة عن السنوات السابقة، مع تحوّل لافت من الاكتفاء بالإعلانات والخطط إلى التشغيل الفعلي وربط قدرات كبيرة بالشبكات الوطنية.

أعاد التحوّل رسم خريطة الترتيب الإقليمي، ومنح مصر الصدارة، متقدمة على المغرب الذي حافظ على قاعدة قوية لكن بوتيرة نمو أبطأ نسبياً خلال العام.

فحسب مسح أجرته منصة الطاقة المتخصصة (الصادرة من واشنطن)، تعكس تطورات طاقة الرياح في الوطن العربي خلال 2025 انتقال بعض الدول من مرحلة التجربة المحدودة إلى مرحلة السوق المنظّمة، مدفوعة بعقود شراء طويلة الأجل، وتمويلات دولية، وتحديثات في شبكات النقل، بعد أن أضافت مصر إلى قدرات طاقة الرياح، خلال 2024، نحو 793.5 ميغاواط، مقابل 520 ميغاواط للمغرب.

في المقابل، ما زالت دول أخرى عند مستوى المشروعات المتوسطة أو الدراسات، دون قفزات كمية مؤثرة في مزيج الكهرباء.

ووفقاً لنتائج مسح منصة الطاقة المتخصصة، جاء ترتيب الدول العربية في طاقة الرياح 2025، كما يلي:

مصر

المغرب

الأردن

السعودية

تونس

ويعكس هذا الترتيب واقع التشغيل الفعلي في 2025، وليس حجم الخطط أو المستهدفات بعيدة المدى.

طاقة الرياح في مصر

انتزعت مصر صدارة طاقة الرياح في الوطن العربي خلال 2025 بفضل تسارع تشغيل مشروعات ضخمة، ولا سيما في مناطق خليج السويس والسواحل المطلة على البحر الأحمر.

وجاءت في المركز الثاني أفريقياً من ناحية السعات قيد التشغيل حتى نوفمبر/تشرين الثاني 2025 بسعة بلغت 1.9 غيغاواط، وفق بيانات منصة غلوبال إنرجي مونيتور.

وتجاوزت القدرة المركبة لطاقة الرياح في البلاد 3034.5 ميغاواط حتى مايو/أيار 2025؛ منها نحو 1372 ميغاواط لمشروعات تابعة لهيئة الطاقة الجديدة والمتجددة، و1662.5 ميغاواط للقطاع الخاص.

مزرعة رياح رأس غارب - الصورة من أوراسكوم للإنشاءات

ووفق تقديرات منصة الطاقة المتخصصة، ارتفعت القدرات المركبة بنهاية 2025 إلى 4184.5ميغاواط، بعد تشغيل محطتين عملاقتين في رأس غارب، هما:

"ريد سي (Red Sea Wind Energy): "أكبر مزرعة رياح في أفريقيا والشرق الأوسط بقدرة 650 ميغاواط، نفّذها تحالف يضم أوراسكوم للإنشاءات، وإنجي الفرنسية، وتويوتا تسوشو ويوروس إنرجي اليابانيتين، وتكفي لتغذية أكثر من مليون منزل، مع خفض نحو 1.5 مليون طن من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون سنوياً، ودخلت الخدمة الكاملة في يونيو/حزيران 2025 قبل موعدها بـ6 أشهر.

"أمونت :"نفذتها شركة إيميا باور الإماراتية بالشراكة مع "سوميتومو" اليابانية بقدرة 500 ميغاواط، وبدأ تشغيلها الفعلي في نهاية مايو/أيار 2025، قبل الجدول الزمني بنحو شهرين ونصف الشهر.

وفي ديسمبر/كانون الأول 2025، حصل تحالف أوراسكوم وإنجي وتويوتا على موافقة لبدء إنشاء مزرعة رياح جديدة بقدرة 900 ميغاواط في رأس شقير، كما بدأت شركة إنفينيتي باور تنفيذ محطة طاقة رياح بقدرة 200 ميغاواط في رأس غارب.

حول الزخم مصر من دولة مُعلنة للمشروعات إلى دولة تشغيل فعلي واسع النطاق، وهو الفارق الذي حسم الصدارة لصالحها، إذ بلغت مساهمة طاقة الرياح في مزيج توليد الكهرباء، عام 2024، نحو 2.96%، وفقاً لما يرصده الرسم البياني التالي:

طاقة الرياح في المغرب

حلّ المغرب ثانياً بترتيب قدرات طاقة الرياح في الوطن العربي مستنداً إلى قاعدة صلبة من مشروعات الرياح، مع قدرة مركبة تجاوزت 2.3 غيغاواط بنهاية 2024.

وأصبحت طاقة الرياح في المغرب ثاني أكبر مصدر لتوليد الكهرباء بعد الفحم، لترتفع حصتها إلى 21.23% بنهاية 2024، مقابل 15.43% في 2023.

ويُتوقّع أن يُركّب المغرب ما بين 200 و510 ميغاواط من طاقة الرياح سنوياً حتى عام 2027، في إطار مستهدفات تركيب 5 ميغاواط من طاقة الرياح بحلول عام 2030.

وفي هذا السياق، سجّلت إضافات قياسية خلال 2024 بلغت 520 ميغاواط، بزيادة تتجاوز 372% مقارنة بعام 2023، وفق تقرير مجلس طاقة الرياح العالمي. وشهد عام 2025 إعادة تشغيل محطة "الكودية البيضاء" قرب طنجة بعد مضاعفة قدرتها إلى 100 ميغاواط.

كما يجري العمل على تطوير محطتي رياح في الصحراء الغربية، وهما بوجدور (300 ميغاواط) وتسكراد (100 ميغاواط)، ستضيفان 400 ميغاواط إلى الشبكة الوطنية لتعزز موقع المملكة بقائمة طاقة الرياح في الوطن العربي.

وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2025، جاء المغرب ثالثاً أفريقياً من ناحية سعة طاقة الرياح قيد التشغيل بنحو 1.3 غيغاواط.

وعلى صعيد التوسع المستقبلي، طرحت الوكالة المغربية للطاقة المستدامة (مازن) مناقصة التأهيل المسبق في أبريل/نيسان 2024، لمشروع يتوزّع بين إقليمي الفحص أنجرة والمضيق الفنيدق (150 ميغاواط)، وطنجة وتطوان (250 ميغاواط).

كما أطلقت "مازن" مرحلة جديدة من برنامج "نسيم"، لتطوير 9 مشروعات رياح جديدة في شمال البلاد، ضمن هدف رفع حصة الطاقات المتجددة إلى 52% من القدرة المركبة بحلول 2030.

ويرصد الإنفوغرافيك التالي -من إعداد منصة الطاقة- أبرز مشروعات طاقة الرياح في المغرب:

طاقة الرياح في الأردن

واصل الأردن تعزيز موقعه بقائمة طاقة الرياح في الوطن العربي عبر مشروعات قائمة وتحسينات في كفاءة التشغيل والاندماج مع الشبكة؛ إذ بلغت القدرة المركبة لطاقة الرياح نحو 621 ميغاواط، وأسهمت في خفض تكلفة الكهرباء وتقليل الاعتماد على الاستيراد.

وارتفعت مساهمة الشمس والرياح في مزيج الكهرباء الوطني إلى نحو 27% بنهاية 2024، في إطار خطط تستهدف رفع حصة الطاقات المتجددة إلى 50% بحلول 2033؛ ما يعكس توجّهاً واضحاً نحو أمن الطاقة وتقليل الاعتماد على الوقود التقليدي.

محطة رياح الكودية البيضاء في المغرب

طاقة الرياح في السعودية

حلّت السعودية رابعة بقائمة طاقة الرياح في الوطن العربي، رغم أن القدرة المركبة المشغّلة فعلياً بقيت عند حدود 400 ميغاواط بنهاية 2024، متمثلة في محطة دومة الجندل، أول مشروعات الرياح في المملكة.

وتستهدف البلاد رفع سعة طاقة الرياح إلى 3.17 غيغاواط خلال عامين، ومن المزمع دخول محطة الغاط لطاقة الرياح (600 ميغاواط) ومزرعة رياح وعد الشمال (500 ميغاواط) الخدمة بحلول عام 2026، مع توقع بدء إنتاج مزرعة رياح بقدرة 1.37 غيغاواط ضمن مشروع نيوم للهيدروجين الأخضر.

وفي سبتمبر/أيلول 2025، فُتح باب التأهل لمشروعات رياح جديدة ضمن المرحلة السابعة من البرنامج الوطني للطاقة المتجددة، شملت مشروعي بلغة (1300 ميغاواط) وشقران (900 ميغاواط).

كما أعلنت الشركة السعودية لشراء الطاقة "المشتري الرئيس"، في أكتوبر/تشرين الأول 2025، ترسية مشروع الدوادمي بقدرة 1500 ميغاواط، محققاً رقماً قياسياً عالمياً لأقل تكلفة إنتاج من طاقة الرياح عند 1.33803 سنتاً أميركياً لكل كيلوواط/ساعة.

وفي المركز الخامس بقائمة الدول الأكبر بقدرات طاقة الرياح في الوطن العربي جاءت تونس بسعة بلغت نحو 253 ميغاواط، من خلال مشروعات متوسطة الحجم مدعومة بتمويلات دولية. ورغم محدودية الأرقام، تُعد السوق التونسية من الأكثر انتظاماً في شمال أفريقيا بعد مصر والمغرب، مع تركيز واضح على تقليل واردات الطاقة وخدمة الشبكة المحلية.

محطة لطاقة الرياح في السعودية - الصورة من موقع الشركة المشغلة

ماذا تعني الصدارة المصرية؟

تعكس صدارة مصر بقطاع طاقة الرياح في الوطن العربي توافر 3 عناصر حاسمة، هي:

عقود شراء طويلة الأجل تقلّل المخاطر.

تمويلات دولية داعمة.

شبكات نقل قادرة على استيعاب الإنتاج المتغير.

هذه المنظومة سمحت بدخول مشروعات ضخمة الخدمة في أطر زمنية قياسية.

وتؤكد الأرقام أن صدارة 2025 استندت إلى أرقام تشغيلية فعلية، لا إلى خطط مستقبلية، وهو ما منح مصر موقع الريادة في طاقة الرياح في الوطن العربي خلال هذا العام.

المصادر:

القدرة المركبة لطاقة الرياح في مصر حتى مايو 2025، من هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة

تقرير لوزارة الطاقة السعودية

سعة طاقة الرياح قيد التشغيل في أفريقيا، من منصة غلوبال إنرجي مونيتور

https://attaqa.net/2026/01/05/%d8%b7%d8%a7%d9%82%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d8%b1%d9%8a%d8%a7%d8%ad-%d9%81%d9%8a-%d8%a7%d9%84%d9%88%d8%b7%d9%86-%d8%a7%d9%84%d8%b9%d8%b1%d8%a8%d9%8a-2025-%d9%85%d8%b5%d8%b1-%d8%aa%d9%86%d8%aa%d8%b2%d8%b9/

4 - قطاع الطاقة في المغرب 2025.. مشروعات الكهرباء المتجددة تخطف الأنظار

وحدة أبحاث الطاقة - أحمد عمار، 04-01-2026

واصل قطاع الطاقة في المغرب 2025 تحقيق قفزات ملموسة بمشروعات الكهرباء المتجددة، وهو ما يعكس اقتراب المملكة من تحقيق هدفها برفع حصة المصادر النظيفة في مزيج الكهرباء إلى 52% بحلول عام 2030.

ويأتي هذا التقدم بالتزامن مع خطوات حثيثة اتخذتها البلاد لتكون مركزاً عالمياً لإنتاج الهيدروجين الأخضر، مدعومةً بالتوسع المتسارع في قدرات التوليد من الرياح والشمس، حسب ملف الحصاد السنوي لعام 2025، الصادر عن وحدة أبحاث الطاقة) مقرّها واشنطن(.

وفي الوقت ذاته، شهد عام 2025 تحركات إستراتيجية قرّبت مشروع محطة استيراد الغاز الطبيعي المسال من حيز التنفيذ، وهي الخطوة التي تهدف إلى تعزيز الأمن الطاقي للمملكة عبر تنويع مصادر الإمداد.

وعلاوة على ذلك، تُوّجت هذه التحركات بتعزيز البنية التحتية للربط الكهربائي وتطوير الشبكات الوطنية، ما يمهّد الطريق أمام المغرب ليس فقط لتحقيق الاكتفاء الذاتي، وإنما التحول إلى مصدر رئيس للطاقة النظيفة إلى أوروبا.

المحتويات إخفاء

زخم الطاقة المتجددة في المغرب خلال 2025

خطط الطاقة المتجددة في المغرب

ثورة الهيدروجين في المغرب

إستراتيجية الغاز.. فك الارتباط والتحول نحو السيادة

زخم الطاقة المتجددة في المغرب خلال 2025

نجح قطاع الطاقة في المغرب2025 ، برفع حصة المصادر المتجددة في مزيج الكهرباء إلى 46%، بقدرة مركبة 5.6 غيغاواط، وسط توقعات بالوصول إلى 50% بحلول 2028 نتيجة إضافة 1.7 غيغاواط -مؤخراً.-

وتعتزم المملكة استثمار 120 مليار درهم (12 مليار دولار)، لإضافة 15 غيغاواط من القدرة الإنتاجية في غضون 5 سنوات، من بينها 12.4 غيغاواط من مصادر متجددة، بما يعادل نحو 80% من القدرة الإضافية.

وفي تحرك يعكس تكامل القطاع الصناعي مع الطاقة، دشّنت مجموعة المكتب الشريف للفوسفات (OCP) المرحلة الأولى من برنامجها الأخضر بتشغيل 3 محطات للطاقة الشمسية بقدرة 202 ميغاواط، باستثمارات 1.8 مليار درهم (194.34 مليون دولار).

وتضم هذه المرحلة محطة "أولاد فارس" ناحية إقليم خريبكة، التي تُعد أكبر محطة شمسية كهروضوئية قيد التشغيل حالياً في المملكة، وتهدف إلى تلبية احتياجات المنشآت الصناعية ووحدات تحلية المياه، وتتوزع المحطات الأخرى على موقعين هما "ابن جرير" بقدرة 67 ميغاواط، و"فم تيزي" في إقليم خريبكة بقدرة 30 ميغاواط.

ولم يقتصر عام 2025 على التدشينات الجديدة، وإنما شهد انتصاراً تقنياً بعودة محطة "نور 3" في مدينة ورزازات، أكبر محطة طاقة شمسية مركزة في المغرب، إلى الخدمة بعد توقف تقني دام 14 شهراً بسبب تسرّب في خزان الأملاح المصهورة.

ويضع هذا التشغيل حداً لنزيف الخسائر المالية التي بلغت نحو 51 مليون دولار خلال عام 2024.

من مراسم تشغيل 3 محطات طاقة شمسية في المغرب - الصورة من حساب المكتب الشريف للفوسفات

وفي الوقت ذاته، لم يغفل قطاع الطاقة في المغرب 2025، عن تعزيز منظومته الكهربائية بالمصادر الأخرى، لمواكبة الالتزامات الكبرى، وعلى رأسها استضافة مونديال 2030.

وتمثّل ذلك في سعي المكتب الوطني للكهرباء إلى إطلاق مناقصة دولية لإنشاء 3 محطات غازية جديدة في (عين بني مطهر، والقنيطرة، والمحمدية) بقدرة 450 ميغاواط.

وعلى مستوى التعاون الإقليمي، شهد يناير/كانون الثاني 2025 توقيع مذكرة تفاهم تاريخية مع موريتانيا لتطوير ربط كهربائي بقدرة 1 غيغاواط، ما يكرس بناء محور طاقي إستراتيجي يخدم أمن الطاقة في القارة السمراء.

وفي المقابل، وفي حين أدارت لندن ظهرها لمشروع "إكس لينكس" في يونيو/حزيران 2025 بقرار انسحاب مفاجئ لأسباب داخلية، سارعت البرتغال لاقتناص الفرصة؛ إذ أعلنت تحويل الربط مع المغرب إلى "أولوية قصوى" باستثمارات تبلغ 400 مليون يورو (469 مليون دولار).

ويهدف المشروع البرتغالي إلى تبادل الكهرباء النظيفة وتطوير قدرات تخزين ضخمة بالبطاريات تصل إلى 750 ميغاواط.

خطط الطاقة المتجددة في المغرب

مع التقدم الذي يشهده قطاع الطاقة في المغرب 2025، عزّزت شركة "كير (Qair) " الفرنسية حضورها في السوق المغربية بالحصول على تراخيص لإنشاء مشروعَين بقدرة 178 ميغاواط.

ويتضمّن المشروع الأول مزرعة رياح بقدرة 390 غيغاواط/ساعة، ومن المخطط تشغيلها في 2029، والآخر محطة شمسية بقدرة توليد 115 غيغاواط/ساعة من المقرر تشغيلها في 2027.

وتستهدف هذه المشروعات إنتاج 505 غيغاواط/ساعة سنوياً لتزويد الصناعات المحلية بطاقة نظيفة، ما يُسهم في خفض 334 ألف طن من الانبعاثات الكربونية ودعم استقلال المملكة الطاقي.

وامتد طموح قطاع الطاقة في المغرب 2025، ليشمل ثورة في تقنيات التخزين؛ إذ اقتنصت شركة سعودية عقد تطوير مشروعَي "نور ميدلت 2 و3" بقدرة 800 ميغاواط، ليشملا أول نظام لتخزين الكهرباء ببطاريات الطاقة الشمسية في البلاد بسعة 602 ميغاواط/ساعة وبسعة قصوى تصل إلى 230 ميغاواط/ساعة خلال أوقات الذروة، لمدة ساعتَيْن.

وعلى جبهة أخرى، شهد عام 2025 زخماً في التعاون مع كبريات شركات الطاقة الإماراتية تضمنت (مصدر، وأميا باور، وطاقة)، لتدشين مشروعات رياح عملاقة بالصحراء الغربية باستثمارات تتراوح بين 8 و10 مليارات دولار وسعة تصل إلى 5 غيغاواط.

وبإجمالي استثمارات تقارب 14 مليار دولار، أطلق ائتلاف مغربي إماراتي سلسلة مشروعات كبرى، ومنها إنشاء خط بطول 1400 كيلومتر لنقل الكهرباء من محطات توليد الرياح في الأقاليم الجنوبية (الصحراء الغربية) إلى الدار البيضاء، بهدف إنتاج 1.2 غيغاواط في تلك المحطات.

وبالتوازي مع هذه الجهود، دخلت شراكة "يينا" المغربية و"أميا باور" الإماراتية حيز التنفيذ لتطوير محطة رياح العيون بقوة 100 ميغاواط، التي ستبدأ عملياتها التجارية عام 2027.

وفي خطوة جديدة، شهد قطاع الطاقة في المغرب 2025، إعلان خطة لبناء أول مزرعة رياح بحرية في أفريقيا بمدينة الصويرة بقدرة 1 غيغاواط، ضمن إستراتيجية المملكة، للوصول إلى 6 غيغاواط من طاقة الرياح بحلول عام 2030.

ثورة الهيدروجين في المغرب

تُوّج قطاع الطاقة في المغرب 2025 بتحويل طموحاته في قطاع الهيدروجين الأخضر إلى واقع استثماري ملموس؛ مع اختياره 5 تحالفات دولية ومحلية كبرى لتنفيذ 6 مشروعات عملاقة باستثمارات ضخمة تصل إلى 32.6 مليار دولار.

وتضم التحالفات أكوا باور السعودية، وطاقة الإماراتية، ونافيا المغربية، بالإضافة إلى تحالفات أميركية وصينية.

وتستهدف هذه المشروعات الموزعة على الجهات الجنوبية للمملكة إنتاج الأمونيا والوقود الاصطناعي والفولاذ الأخضر، مع تخصيص مساحات أرضٍ تصل إلى 30 ألف هكتار لكل مشروع حداً أقصى ضمن المرحلة الأولى من الوعاء العقاري الذي أتاحته الدولة.

وتسعى المملكة من خلال هذه التحالفات لإنتاج 3 ملايين طن سنوياً من الهيدروجين الأخضر بحلول 2030، لتلبية 4% من الطلب العالمي وتحقيق إيرادات سنوية تُقدّر بنحو 2.1 مليار دولار.

وجاء المغرب في المركز السادس بعدد مشروعات الهيدروجين العربية المُعلَنة حتى سبتمبر/أيلول 2025، وصل إلى 11 مشروعاً، وفقاً لما يرصده الرسم البياني الآتي:

وفي خطوة لتعزيز الإنتاج، حصل مشروع "منصة الجرف" للهيدروجين الأخضر، المطور من قبل مجموعة المكتب الشريف للفوسفات(OCP) ، وشركة "هيدروجيل"، على منحة ألمانية بقيمة 31.3 مليون دولار لتسريع إنتاج 100 ألف طن سنوياً من الأمونيا الخضراء بحلول نهاية 2026.

ويستهدف المشروع الذي سيعتمد على طاقة الرياح والشمس، خفض الاعتماد على الأمونيا المستوردة (التي بلغت مليونَي طن في 2024) وتقليل الانبعاثات الكربونية بنحو 300 ألف طن سنوياً، ما يعزّز استدامة صناعة الأسمدة المغربية.

وفي سياق آخر، دخل قطاع الطاقة في المغرب 2025، سباق استكشاف "الهيدروجين الطبيعي" عبر تأسيس شركة "هاي ماروك" البريطانية، التي حدّدت مواقع واعدة لبدء الحفر بعد تأكيد وجود تدفقات طبيعية من باطن الأرض.

إستراتيجية الغاز.. فك الارتباط والتحول نحو السيادة

خطا قطاع الطاقة في المغرب 2025 خطوات حاسمة نحو إنهاء الاعتماد على خيار إعادة التغويز في إسبانيا، والتحول مباشرة نحو السوق الدولية لتأمين احتياجاته من الغاز الطبيعي.

وتصدّرت محطة "الناظور غرب المتوسط" المشهد، بعد طرح مناقصة دولية لتوريد وحدة عائمة لتخزين وإعادة تغويز الغاز، ومن المقرر حسم عروضها في فبراير/شباط 2026.

ولن تكتفي هذه المحطة بتأمين الوقود فحسب، بل ستُشكل العمود الفقري لشبكة غاز وطنية حديثة مصممة، لتكون جاهزة لنقل الهيدروجين الأخضر مستقبلاً، مع ربطها بأنبوب الغاز "المغاربي-الأوروبي."

وبلغة الأرقام، شهدت واردات المغرب من الغاز قفزة ملحوظة خلال الأشهر الـ10 الأولى من عام 2025، بارتفاع قدره 6.2% لتصل إلى 8.62 تيراواط/ساعة، وفقاً لما يرصده الرسم البياني الآتي:

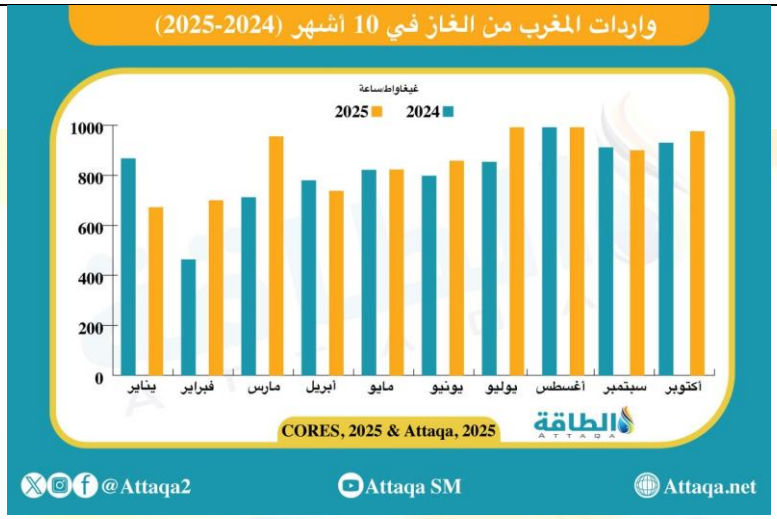

وبالتوازي مع ذلك، فتح قطاع الطاقة في المغرب 2025، قنوات تفاوضية متقدمة مع تركيا لاستئجار وحدة عائمة إضافية، لضمان مرونة الإمدادات خلال أوقات الذروة.

وعلى صعيد الإنتاج المحلي، شهد شهر ديسمبر/كانون الأول 2025 لحظة فارقة ببدء التشغيل التجريبي لحقل "تندرارة"؛ إذ بدأ تدفق الغاز فعلياً في المحطة المصغرة للإسالة.

وتمهد هذه الخطوة الطريق لبدء المبيعات التجارية وتوليد الإيرادات في النصف الأول من عام 2026، ما يعزّز قدرة المغرب على تزويد قطاعه الصناعي بوقود محلي أقل تكلفة وأكثر استدامة.

يمكنكم متابعة المزيد من حصاد وحدة أبحاث الطاقة لعام 2025 عبر الضغط)هنا(، كما يمكن الاطّلاع على حصاد عام 2024) هنا.(

المصادر:

تدشين قطاع الطاقة في المغرب 2025 محطات طاقة شمسية بيان لمكتب الشريف للفوسفات.

عدد مشروعات الهيدروجين في المغرب، من تقرير لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول "أوابك"

https://attaqa.net/2026/01/04/%d9%82%d8%b7%d8%a7%d8%b9-%d8%a7%d9%84%d8%b7%d8%a7%d9%82%d8%a9-%d9%81%d9%8a-%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%ba%d8%b1%d8%a8-2025-%d9%85%d8%b4%d8%b1%d9%88%d8%b9%d8%a7%d8%aa-%d8%a7%d9%84%d9%83%d9%87%d8%b1%d8%a8/

5 - أكبر الدول المصدرة للفحم في 2025.. تراجع جماعي واستثناء وحيد

وحدة أبحاث الطاقة - مي مجدي، 2026-01-04

سجّلت قائمة أكبر الدول المصدرة للفحم في 2025 تراجعاً ملحوظاً من كبار المنتجين، باستثناء دولة واحدة.

وإجمالاً، انخفضت صادرات الفحم العالمية في 2025 إلى 1.473 مليار طن، مقارنة بنحو 1.547 ملياراً في 2024، أي بتراجع سنوي يقارب 4.8%.

ووفق بيانات ملف الحصاد السنوي الصادر عن وحدة أبحاث الطاقة (مقرّها واشنطن)، حافظت إندونيسيا على موقعها كونها أكبر الدول المصدرة للفحم في 2025، على الرغم من تسجيلها انخفاضاً حاداً في الصادرات.

في المقابل، تُظهر البيانات تراجعاً في تجارة الفحم العالمية قدره 5.1%، وهو أول انخفاض منذ 2020، لتصل إلى 1.463 مليار طن، مقارنة بـ1.541 مليار طن في العام السابق.

ويعود ذلك إلى تباطؤ الطلب في الصين، وارتفاع مستويات المخزونات، إلى جانب استقرار الواردات الهندية نتيجة تباطؤ الطلب وزيادة الإنتاج المحلي.

قائمة أكبر الدول المصدرة للفحم في 2025

لم تسلم سوق الفحم العالمية من تداعيات تباطؤ الطلب، وهو ما انعكس مباشرة على أداء أكبر الدول المصدرة للفحم في 2025.

وبحسب البيانات، تراجعت الصادرات في 4 دول، وهي إندونيسيا وأستراليا وروسيا والولايات المتحدة، بينما ارتفعت في منغوليا فقط.

وتستحوذ الدول الـ5 على نحو 84% من إجمالي الصادرات العالمية، كما توضح القائمة الآتية:

إندونيسيا 505 :ملايين طن.

أستراليا 359 :مليون طن.

روسيا 197 :مليون طن.

الولايات المتحدة 86 :مليون طن.

منغوليا 86 :مليون طن.

وتشير تقديرات 2025 إلى أن إندونيسيا تستحوذ على 34.3% من صادرات الفحم العالمية، رغم أنها شهدت أكبر انخفاض بين كبار المصدرين، بعدما قلّصت صادراتها بنحو 50 مليون طن.

وانخفضت صادرات الفحم الإندونيسية بنسبة 9% خلال 2025، لتصل إلى 505 ملايين طن، مقابل 555 مليوناً في 2024.

وتحتلّ أستراليا المرتبة الثانية بقائمة أكبر الدول المصدرة للفحم في 2025، بعد هيمنتها على 24.4% من إجمالي الصادرات العالمية.

وبلغت صادرات أستراليا من الفحم في 2025 قرابة 359 مليون طن، ويمثّل ذلك انخفاضاً نسبته 1.1%، مقابل 363 مليوناً في العام السابق، كما يوضح الرسم الآتي:

كما حافظت روسيا على موقعها كونها ثالث أكبر الدول المصدرة للفحم في 2025، بحصّة 13.4% من إجمالي الصادرات العالمية.

وخلال عام 2025، بلغت صادرات موسكو من الفحم 197 مليون طن، مقارنة بـ198 مليوناً في 2024، ويمثّل ذلك تراجعاً بنسبة 0.5%.

أمّا حصة الولايات المتحدة من إجمالي الصادرات العالمية، فتتجاوز 5.8%، لتحتلّ المرتبة الرابعة بقائمة أكبر الدول المصدرة للفحم في 2025.

وسجلت البلاد أحد أكبر معدلات التراجع بنسبة 12%، إذ تراجعت الصادرات إلى 86 مليون طن، مقابل 98 مليوناً في 2024.

في المقابل، حافظت منغوليا على حصة مماثلة للولايات المتحدة من إجمالي الصادرات، لكنها انحرفت عن الاتجاه السائد، لتسجل زيادة في الصادرات بنسبة 3.6%.

وارتفعت صادرات منغوليا من الفحم إلى 86 مليون طن، مقارنة بـ83 مليوناً في 2024، وفق ما رصدته وحدة أبحاث الطاقة.

توقعات صادرات الفحم في 2030

تشير توقعات وكالة الطاقة الدولية إلى استمرار وتيرة التراجع التدريجي لصادرات الفحم لتصل إلى 1.304 مليار طن بحلول 2030، أي بتراجع يقارب 169 مليون طن خلال 5 سنوات.

وبين عامي 2025 و2030، ستقلّص إندونيسيا شحناتها بمعدل سنوي مركب 6.1%، لتستقر عند 368 مليون طن، نتيجة لتراجع الطلب من المشترين التقليديين.

وستنخفض صادرات أستراليا وكولومبيا وجنوب أفريقيا بمعدل سنوي مركب 0.4% و8% و0.9% على التوالي، وفق ما رصدته وحدة أبحاث الطاقة.

ومن المرتقب انخفاض صادرات روسيا بمعدل سنوي مركب 1%، لتسجل 187 مليون طن، نتيجة القيود الجيوسياسية.

وستتجه الولايات المتحدة إلى تقليص صادراتها بمعدل سنوي مركب 0.4%، لتصل إلى 84 مليون طن خلال المدة نفسها.

https://attaqa.net/2026/01/04/%d8%a3%d9%83%d8%a8%d8%b1-%d8%a7%d9%84%d8%af%d9%88%d9%84-%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%b5%d8%af%d8%b1%d8%a9-%d9%84%d9%84%d9%81%d8%ad%d9%85-%d9%81%d9%8a-2025-%d8%aa%d8%b1%d8%a7%d8%ac%d8%b9-%d8%ac%d9%85%d8%a7/

6 - السيارات الكهربائية في الدول العربية 2025.. سباق بين التبني والتصنيع

وحدة أبحاث الطاقة - سامر أبووردة، 04-01-2026

شهدت السيارات الكهربائية في الدول العربية خلال عام 2025 تحولاً لافتاً، مع انتقال القطاع من نطاق المبادرات المحدودة إلى مسار أكثر رسوخاً تقوده السياسات الحكومية والاستثمارات الصناعية وتوسُّع البنية التحتية.

ولم يعد الحديث مقتصراً على خفض الانبعاثات فقط، بل بات يشمل توطين الصناعة، وجذب الاستثمارات، وبناء سلاسل قيمة جديدة مرتبطة بالنقل النظيف.

ويبرز عام 2025 بوصفه نقطة انعطاف بمسار السيارات الكهربائية في الدول العربية، إذ تزامن مع تسارع واضح في وتيرة المبيعات داخل أسواق رئيسة، إلى جانب الكشف عن مشروعات تصنيع وتجميع محلية، وتحديث الأطر التنظيمية والضريبية، بما يعكس انتقال القطاع إلى مرحلة النضج النسبي.

ووفقاً لبيانات قطاع السيارات لدى منصة الطاقة المتخصصة (مقرّها واشنطن)، فإن استثمارات 2025 في قطاع السيارات الكهربائية تُمثّل قاعدة انطلاق لقفزات أكبر خلال السنوات المقبلة، مع تصاعُد المنافسة الإقليمية على جذب الشركات العالمية، وتوطين التقنيات، وتحقيق عوائد اقتصادية مضافة.

وتتفاوت تجارب الدول العربية في هذا المجال، فبينما تقود الإمارات والأردن مشهد التبنّي السريع لنشر السيارات الكهربائية، يعزز المغرب موقعه الصناعي إقليمياً، وتراهن مصر على توطين الصناعة، في حين تبني السعودية منظومة متكاملة تجمع بين السوق والابتكار والتصنيع.

ويجمع هذه المسارات هدف مشترك يتمثل في جعل السيارات الكهربائية في الدول العربية ركيزة اقتصادية وبيئية طويلة الأجل.

المحتويات إخفاء

السيارات الكهربائية في الإمارات خلال 2025
سوق السيارات الكهربائية في المغرب.. رهان التصنيع والنمو السريع
السيارات الكهربائية في مصر.. توطين الصناعة أساس التحول
السيارات الكهربائية في السعودية
السيارات الكهربائية في الأردن
السيارات الكهربائية في الإمارات خلال 2025

سجّلت سوق السيارات الكهربائية في الإمارات خلال عام 2025 نمواً قياسياً، مع ارتفاع المبيعات بنسبة 73% على أساس سنوي، ما يعكس تسارُع التحول نحو وسائل نقل منخفضة الانبعاثات.

ويؤكد هذا الأداء المتقدم مكانة الإمارات لاعباً محورياً بقطاع السيارات الكهربائية في الدول العربية، مدعومة بمزيج من السياسات الحكومية والبنية التحتية المتطورة.

وتقود دبي هذا التحول عبر "إستراتيجية دبي للتنقل الأخضر 2030"، التي دفعت الجهات الحكومية وشركات القطاع الخاص إلى التحول التدريجي نحو الأساطيل الكهربائية.

منشأة تجميع السيارات الكهربائية في أبوظبي "كيزاد" - الصورة من مكتب أبوظبي الإعلامي

وأسهمت الإعفاءات الضريبية ورسوم التسجيل المخفّضة في خفض تكلفة التملك، ما عزّز الإقبال من الأفراد والشركات.

وتستهدف هيئة الطرق والمواصلات في دبي تحويل 90% من أسطول سيارات الأجرة إلى مركبات كهربائية بحلول 2030، في حين تعمل وزارة الطاقة والبنية التحتية على تحقيق هدف أكثر طموحاً يتمثل في وصول عدد السيارات الكهربائية على الطرق إلى مليون مركبة بحلول 2035.

ويتزامن ذلك مع نشر مئات محطات الشحن في مختلف الإمارات، بما يخفّف من قلق المدى ويدعم التنقل بين المدن.

ولا يقتصر أثر انتشار السيارات الكهربائية في الدول العربية عبر النموذج الإماراتي على قطاع النقل فقط، بل يمتدّ إلى تحسين جودة الهواء وخفض الانبعاثات، دعماً لالتزام الدولة بالحياد الكربوني بحلول 2050، فضلاً عن خلق فرص عمل جديدة في مجالات الشحن وإعادة تدوير البطاريات والبرمجيات.

وعلى مستوى الصناعة، تواصل شركات عالمية مثل تيسلا وبي واي دي ولوسيد ونيسان توسيع حضورها في السوق الإماراتية، ضمن منظومة السيارات الكهربائية في الدول العربية.

وفي 13 أغسطس/آب 2025، أطلقت شركة أوميغا سيكي موبيليتي الهندية أول مصنع دولي لتجميع السيارات الكهربائية في المنطقة الحرة بجبل علي "جافزا(Jafza) "، باستثمار 92 مليون درهم (نحو 25 مليون دولار أميركي)، على مساحة تتجاوز 42 ألف قدم مربعة، مع توفير أكثر من 100 وظيفة في مرحلته الأولى.

)الدرهم الإماراتي = 0.27 دولاراً أميركياً.(

سوق السيارات الكهربائية في المغرب.. رهان التصنيع والنمو السريع

تستعد سوق السيارات الكهربائية في المغرب لدخول مرحلة توسُّع قوية خلال عامي 2025 و2026، مدفوعاً بتوسُّع الإنتاج المحلي وتدفّق طرازات جديدة بأسعار تنافسية، في إطار سعي المملكة لتعزيز موقعها بوصفها مركزاً إقليمياً لصناعة المركبات النظيفة، ضمن مشهد السيارات الكهربائية في الدول العربية.

وتشير تقديرات "بي إم آي" التابعة لشركة "فيتش سوليوشنز" إلى أن مبيعات السيارات الكهربائية للركاب ستنمو بنسبة 80.4% خلال 2025، لتصل إلى نحو 5 آلاف و311 وحدة، مع ارتفاع معدل الانتشار من 1.9% في 2024 إلى 2.6%.

ويتواصل هذا المسار في عام 2026 بنمو 36.3%، لتبلغ المبيعات المُتوقعة نحو 7 آلاف و237 وحدة، وفق البيانات التي اطّلعت عليها وحدة أبحاث الطاقة.

ومن المنتظر أن تستحوذ السيارات الكهربائية العاملة بالبطاريات على الحصة الكبرى، بنحو 4 آلاف و248 وحدة، مقابل 2889 وحدة للسيارات الهجينة القابلة للشحن، إذ يعود هذا النمو إلى دخول سيارات كهربائية صينية بأسعار معقولة، وتوسيع الطاقة الإنتاجية المحلية.

سيارات نيو المغربية- الصورة من موقع الشركة

وفي أكتوبر/تشرين الأول، كشفت شركة "نيو موتورز" المغربية عن السيارة "دايل-إي" أول سيارة كهربائية تُصمَّم وتُطوَّر وتُجمَّع بالكامل داخل البلاد، على أن يبدأ إنتاجها التجاري الكامل في يناير/كانون الثاني 2026.

كما أنشأت شركة تيسلا فرعاً محلياً في يونيو/حزيران 2025، مع خطة لاستثمار 2.8 مليون دولار في مصنع تجميع بمدينة القنيطرة، بطاقة إنتاجية مستهدفة تصل إلى 400 ألف وحدة سنوياً.

وتعزز الحكومة المغربية هذا التوجُّه بحزمة حوافز تشمل الإعفاء الكامل من ضريبة القيمة المضافة، وتخفيض الرسوم الجمركية، ومنح مكافآت شراء تصل إلى 100 ألف درهم (نحو 11 ألف دولار) للشركات، بالإضافة إلى خفض تكاليف التأمين، ما جعل المغرب أحد أبرز نماذج السيارات الكهربائية في الدول العربية من زاوية التصنيع.

)الدرهم المغربي = 0.11 دولاراً أميركياً(

السيارات الكهربائية في مصر.. توطين الصناعة أساس التحول

شهدَ ملف السيارات الكهربائية في مصر خلال 2025 نقلة نوعية تقودها الدولة عبر مزيج من الاستثمارات الصناعية والإصلاحات التشريعية وحوافز الطلب، في إطار رؤية أوسع للتحول نحو الاقتصاد الأخضر وتعزيز موقع السيارات الكهربائية في الدول العربية.

وخصصت الحكومة 1.5 مليار جنيه في موازنة (2024-2025) نحو 32 مليون دولار لدعم توطين صناعة السيارات، وهو ما انعكس في مشروعات كبرى، أبرزها افتتاح أكبر مصنع عالمي لشركة سوميتومو اليابانية لأسلاك السيارات بمدينة العاشر من رمضان، مع توقُّع توفير نحو 10 آلاف فرصة عمل مباشرة.

وتتوقع مؤسسة فيتش سوليوشنز نمو إنتاج السيارات في مصر خلال 2025، بدعم من استقرار سعر الصرف وتخفيف قيود الاستيراد.

شحن السيارات الكهربائية في مصر - أرشيفية

وتشير تقديرات السوق إلى إمكان وصول حجم سوق السيارات الكهربائية إلى 11.2 مليار دولار بحلول 2032، بمعدل نمو سنوي مركب يبلغ 31.39% خلال المدة ما بين 2025 و2032.

وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2025، وُضع حجر الأساس لمصنع ماك(MAC) ، التابع لمجموعة منصور للسيارات بمدينة السادس من أكتوبر، باستثمارات تتجاوز 150 مليون

دولار، وطاقة إنتاجية أولية تبلغ 50 ألف سيارة صديقة للبيئة سنوياً، مع خطة لرفعها إلى 100 ألف مركبة خلال 5 سنوات.

كما أعلنت وزارة قطاع الأعمال العامة استعداد شركة النصر للسيارات لبدء إنتاج السيارات الكهربائية بعد تحديث خطوطها، مع توقُّع طرح أول سيارة كهربائية محلية مطلع 2026. وتدعم هذه الجهود حوافز تشمل الإعفاء الجمركي الكامل، ودعم يصل إلى 50 ألف جنيه (نحو 1052 دولاراً) للسيارات المصنّعة محلياً، بالإضافة إلى خطة لإنشاء أكثر من 3 آلاف محطة شحن بحلول 2027.

)الجنيه المصري = 0.021 دولاراً أميركياً.(

السيارات الكهربائية في السعودية

تشهد سوق السيارات الكهربائية في السعودية نمواً متسارعاً، مدفوعاً برؤية السعودية 2030، وتوسُّع البنية التحتية، وتنامي الوعي البيئي، لتبرز بوضوح بمشهد السيارات الكهربائية في الدول العربية خلال 2025.

وتشير التقديرات إلى معدل نمو سنوي مركب يبلغ 24.5% حتى 2033، مع وصول قيمة السوق إلى نحو 0.56 مليار دولار خلال 2025.

وتتركز أعلى معدلات الإقبال في المدن الرئيسة مثل الرياض وجدة والدمام، في حين ما تزال المناطق الطرفية أبطأ وتيرة بسبب محدودية البنية التحتية.

مصنع لوسيد للسيارات بمدينة الملك عبدالله الاقتصادية في السعودية - الصورة من صندوق الاستثمارات العامة

وتتنافس شركات عالمية عدة، من بينها لوسيد وبي إم دبليو وتويوتا، على تعزيز حضورها، ما يعكس تصاعد أهمية السعودية بمنظومة السيارات الكهربائية في الدول العربية.

ويشكّل قطاع صناعة السيارات في السعودية أحد المسارات الصناعية الواعدة ضمن مستهدفات تنويع الاقتصاد، مع توقعات بضخّ استثمارات تصل إلى نحو 90 مليار

ريال (24 مليار دولار) في الصناعات المرتبطة بإنتاج المركبات، حسب الرئيس التنفيذي للمركز الوطني للتنمية الصناعية المهندس صالح السلمي.

)الريال السعودي = 0.27 دولاراً أميركياً.(

وفي ديسمبر/كانون الأول 2025، دُشِّن أول مركز ابتكار بقطاع السيارات الكهربائية في الدول العربية والشرق الأوسط، بالشراكة بين مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية وشركة لوسيد، بهدف تطوير تقنيات البطاريات والأنظمة الذكية، وتحويل الأبحاث إلى تطبيقات صناعية.

وتُمثّل المملكة واحدة من أكبر دول العالم استيراداً للسيارات بنحو 830 ألف مركبة سنوياً، وفق بيانات قطاع السيارات لدى منصة الطاقة المتخصصة.

وقبل بضع سنوات لم تكن السعودية تمتلك قاعدة تصنيع محلية، ما دفع إلى إطلاق خطة طموحة لتوطين الصناعة عبر 3 شركات رئيسة، هي "لوسيد" -افتُتح المصنع في سبتمبر/أيلول 2023- و"هيونداي" -ضمن مجمّع الملك سلمان لصناعة السيارات- و"سير" الوطنية للسيارات الكهربائية -أُطلقت في نوفمبر/تشرين الثاني 2022.-

وفي هذا السياق، أكد السلمي أن الطاقة الإنتاجية المستهدفة تتجاوز 350 ألف سيارة كهربائية وأخرى بمحركات احتراق داخلي بحلول عام 2030، إذ بدأت لوسيد الإنتاج تدريجياً خلال 2025، وستتبعها "سير" في الربع الرابع من 2026، ثم "هيونداي" في 2027.

مصنع سير للسيارات الكهربائية في السعودية - الصورة من موقع شركة"ceer"

ولا تقتصر إستراتيجية المملكة على المنتج النهائي، بل تمتد إلى مدخلات الإنتاج، التي تمتلك السعودية فيها ميزة تنافسية، إذ تُواصل تطوير صناعات مرتبطة مثل المطاط وإطارات السيارات.

وأشار السلمي إلى وجود فرص تصديرية كبيرة للمملكة بسوق السيارات الكهربائية في الدول العربية، تستهدف في مرحلتها الأولى الأسواق الإقليمية، موضحاً أن التركيز يشمل سيارات الركوب، بالإضافة إلى الشاحنات والحافلات.

السيارات الكهربائية في الأردن

ضمن مشهد السيارات الكهربائية في الدول العربية، شهد الأردن خلال 2025 تحولاً لافتاً، مدفوعاً بارتفاع الطلب المحلي وتحديث الإطار التنظيمي.

وتُظهر بيانات السوق أن السيارات الكهربائية تُمثِّل نحو 55% من إجمالي واردات السيارات في المملكة، في قفزة كبيرة تعكس تحوّل أنماط الاستهلاك في البلاد.

وقفز عدد السيارات الكهربائية من نحو 800 مركبة في 2016 إلى أكثر من 150 ألف سيارة بحلول أبريل/نيسان 2025، مؤشراً على استمرار جاذبية القطاع ضمن منظومة السيارات الكهربائية في الدول العربية.

وتتوقع مؤسسة فيتش سوليوشنز أن تنمو مبيعات سيارات الركوب الكهربائية في الأردن بمعدل سنوي يبلغ 10.4% حتى عام 2032، لتصل إلى نحو 40 ألف سيارة سنوياً، بما يعادل أكثر من 85% من إجمالي المبيعات بالمملكة.

وفي يونيو/حزيران 2025، أقرّت الحكومة هيكلاً ضريبياً جديداً موحّداً عند 27% للسيارات الكهربائية، ما أسهم في استعادة جاذبيتها الاقتصادية، كما اعتُمِدت لوائح استيراد أكثر صرامة تهدف إلى رفع جودة الأسطول وتحسين السلامة العامة.

إحدى محطات شحن السيارات الكهربائية في الأردن - الصورة من حساب شركة مصفاة البترول الأردنية في "فيسبوك"

يمكنكم متابعة المزيد من حصاد وحدة أبحاث الطاقة لعام 2025 عبر الضغط)هنا(، كما يمكن الاطّلاع على حصاد عام 2024) هنا.(

نرشّح لكم..

تقارير وملفات خاصة من وحدة أبحاث الطاقة

الطاقة الشمسية في الدول العربية

تقرير مستجدات أسواق الغاز المسال العربية والعالمية

المصادر:

إطلاق أول مصنع دولي لتجميع السيارات الكهربائية في جافزا، من وكالة "وام"

مصر تضع حجر الأساس لمصنع سيارات كهربائية وهجينة في السادس من أكتوبر، من "هيئة الاستعلامات"

سوق السيارات الكهربائية في الأردن، من إدارة التجارة الدولية(ITA)

بيانات قطاع السيارات الكهربائية في الدول العربية، من منصة الطاقة

https://attaqa.net/2026/01/04/%d8%a7%d9%84%d8%b3%d9%8a%d8%a7%d8%b1%d8%a7%d8%aa-%d8%a7%d9%84%d9%83%d9%87%d8%b1%d8%a8%d8%a7%d8%a6%d9%8a%d8%a9-%d9%81%d9%8a-%d8%a7%d9%84%d8%af%d9%88%d9%84-%d8%a7%d9%84%d8%b9%d8%b1%d8%a8%d9%8a%d8%a9-202/

7 - أكثر 10 دول عربية امتلاكاً لاحتياطيات الغاز في 2025 (إنفوغرافيك)

مصر تتجاوز الكويت

وحدة أبحاث الطاقة - أحمد عمار، 2026-01-04

أظهرت قائمة أكثر 10 دول عربية امتلاكاً لاحتياطيات الغاز خلال 2025 نجاح 4 بلدان في تحقيق زيادة ملحوظة، مع صعود مصر إلى الترتيب السادس، متجاوزةً الكويت.

ووفق بيانات ملف الحصاد السنوي الصادر عن وحدة أبحاث الطاقة (مقرّها واشنطن)، ارتفع إجمالي احتياطيات الغاز العربية المؤكدة إلى 2015 تريليون قدم مكعبة (أو 2.015 كوادرليون قدم مكعبة)، مقابل 1997 تريليون قدم مكعبة في عام 2024.

الكوادرليون = ألف تريليون.

ويعكس هذا النمو في الاحتياطيات العربية نجاح إستراتيجيات تطوير الحقول القائمة لضمان استدامة الموارد وتلبية الطلب العالمي المتزايد، مدفوعة بنشاط مكثف في عمليات التنقيب أسفر عن اكتشافات نوعية جديدة.

وبحسب تقديرات أويل آند غاز جورنال، تسيطر قطر والسعودية والإمارات على أكثر من 70% من إجمالي الاحتياطيات العربية المؤكدة، لتظل دول المنطقة -وتحديداً الخليج العربي- عنصراً رئيساً في معادلة أمن الطاقة العالمية.

قطر أكثر 10 دول عربية امتلاكاً لاحتياطيات الغاز

ما تزال قطر تتربع على صدارة قائمة أكثر 10 دول عربية امتلاكاً لاحتياطيات الغاز الطبيعي خلال 2025، مع استقرارها عند 842.62 تريليون قدم مكعبة، وفقاً للقائمة التالية:

قطر 842.63 :تريليون قدم مكعبة.

السعودية 343.61 :تريليون قدم مكعبة.

الإمارات 297 :تريليون قدم مكعبة.

الجزائر 158.91 :تريليون قدم مكعبة.

العراق 131.02 :تريليون قدم مكعبة.

مصر 63 :تريليون قدم مكعبة.

الكويت 62.86 :تريليون قدم مكعبة.

ليبيا 61.09 :تريليون قدم مكعبة.

سلطنة عمان 23.3 :تريليون قدم مكعبة.

اليمن 16.9 :تريليون قدم مكعبة.

وفي المركز الثاني عربياً حلّت السعودية، مع نجاحها في زيادة احتياطيات الغاز لأكثر من 343.6 تريليون قدم مكعبة خلال 2025، مقابل نحو 340.81 تريليون قدم مكعبة في 2024.

كما نجحت الإمارات في زيادة احتياطيات الغاز بمقدار 7 تريليونات قدم مكعبة، لتصل إلى 297 تريليون قدم مكعبة بنهاية عام 2025، مقابل 290 تريليون قدم مكعبة العام السابق له، لتأتي في الترتيب الثالث عربياً.

بينما جاءت الجزائر في المركز الرابع بقائمة أكثر 10 دول عربية امتلاكاً لاحتياطيات الغاز، مع تراجعها إلى 158.91 تريليون قدم مكعبة في العام المرصود، مقارنة بنحو 159.05 تريليون قدم مكعبة عام 2024.

وتبعها العراق في المركز الخامس، إذ انخفضت احتياطياته بصورة طفيفة إلى 131.01 تريليون قدم مكعبة خلال 2025، مقابل 131.16 تريليون قدم مكعبة في العام السابق.

ويرصد الرسم البياني التالي -أعدته وحدة أبحاث الطاقة -استحواذ 3دول عربية على مراكز متقدمة ضمن قائمة أكبر الدول امتلاكاً لاحتياطيات الغاز عالمياً في 2025:

مصر تتخطى الكويت في احتياطيات الغاز

جاءت مصر في المركز السادس بالقائمة، مع استقرار احتياطياتها المؤكدة عند 63 تريليون قدم مكعبة خلال عام 2025.

وتراجع ترتيب الكويت إلى المركز السابع، نتيجة انخفاض احتياطياتها إلى 62.85 تريليون قدم مكعبة، مقابل 63 تريليون قدم مكعبة في عام 2024.

وفي مقابل ذلك، سجّلت ليبيا قفزة ملحوظة في احتياطياتها لعام 2025، إذ ارتفعت إلى 61.09 تريليون قدم مكعبة، مقابل 53.15 تريليون قدم مكعبة في العام السابق، لتحلّ في المركز الثامن عربياً.

كما ارتفعت احتياطيات عُمان إلى 23.3 تريليون قدم مكعبة، مقابل 23 تريليون قدم مكعبة في 2024.

وفي المركز الأخير بقائمة أكثر 10 دول عربية امتلاكاً لاحتياطيات الغاز، حلّ اليمن، باحتياطيات استقرت عند 16.9 تريليون قدم مكعبة.

وبهذا الترتيب، هناك توقعات بأن تُسهم الاستكشافات الجارية في تغيير موازين هذه القائمة خلال الأعوام المقبلة، مع اهتمام واضح لدى العديد من الدول العربية بتطوير موارد الغاز غير التقليدية.

يمكنكم متابعة المزيد من حصاد وحدة أبحاث الطاقة لعام 2025 عبر الضغط)هنا(، كما يمكن الاطّلاع على حصاد عام 2024) هنا.(

المصدر:

أكثر 10 دول عربية امتلاكاً لاحتياطيات الغاز، من التقرير السنوي لمجلة أويل آند غاز جورنال

https://attaqa.net/2026/01/04/%d8%a3%d9%83%d8%ab%d8%b1-10-%d8%af%d9%88%d9%84-%d8%b9%d8%b1%d8%a8%d9%8a%d8%a9-%d8%a7%d9%85%d8%aa%d9%84%d8%a7%d9%83%d9%8b%d8%a7-%d9%84%d8%a7%d8%ad%d8%aa%d9%8a%d8%a7%d8%b7%d9%8a%d8%a7%d8%aa-%d8%a7-4/

8 - تراجع الغاز الروسي إلى أوروبا للنصف في 2025.. ماذا يعني للأسواق؟ (تحليل)

هبة مصطفى، 03-01-2026

خط لنقل الغاز بين بلغاريا وصربيا في أوروبا - الصورة منBrookings

لم تكن صادرات الغاز الروسي إلى أوروبا خلال 2025 مجرد بيانات تعكس الإيرادات وتحدد المكاسب والخسائر فقط، بل حملت بين طياتها تحولات مؤثرة ترسم ملامح مستقبل السوق.

وخلال الأشهر الماضية من العام، سجلت الصادرات عبر خطوط الأنابيب تراجعاً لافتاً للنظر لما يقرب من النصف، بعد انتهاء اتفاقية التوريد إلى أوكرانيا في يناير/كانون الثاني الماضي.

ويُنظَر لهذا "الفطام" بوصفه سلاحاً ذا حدّين، سواء للدول الأوروبية أو غيرها من الأسواق؛ إذ ترتبت عليه آثار عدّة، حسب تفاصيل تحليل تابعته منصة الطاقة المتخصصة.

وكان لهذا الانخفاض دلالات على 3 محاور رئيسة: (دول الاتحاد الأوروبي، وروسيا، والسوق العالمية)، خاصة فيما يتعلق بتوقعات 2026 والتداعيات القوية والمفصلية للتقلبات الجيوسياسية.

صادرات الغاز الروسي إلى أوروبا في 2025

سجلت صادرات الغاز الروسي إلى أوروبا -عبر خطوط الأنابيب- تراجعاً خلال 2025، بانخفاض وصلت نسبته لـ44% على أساس سنوي.

وهبطت صادرات خطوط الأنابيب لأدنى مستوى لها منذ عقود، بعدما توقفت الصادرات إلى أوكرانيا لانتهاء التعاقد، إذ تقتصر التدفقات حالياً على خط "ترك ستريم."

ويعدّ هذا التراجع إيذاناً ببدء مرحلة جديدة مهمة من عمر سوق الطاقة العالمية، إذ تؤثّر الصادرات عادةً في 3 أطراف رئيسة (المنتج والمورد، والمستهلك، وكذلك التحالفات).

وبالنسبة للطرف الأوروبي (المستهلك)، عاد تقليص إمدادات روسيا بالنفع على إستراتيجية تنويع الموارد ومصادر الغاز لضمان أمن الطاقة، حسب مبادئ خريطة الطريق ريباور إي يو.

عامل بين خطوط أنابيب أوكرانية - الصورة من شبكة "سي إن بي سي" الأميركية

وحظيت السوق الأوروبية بـ3 متغيرات رئيسة جراء خفض الواردات من الغاز الروسي إلى أوروبا، هي:

حصار النفوذ الروسي، وتعزيز مسار استقلال الاتحاد الأوروبي بعيداً عن استعمال إمدادات الطاقة سلاحاً.

وانعكس ذلك في صورة قرارات جدّية للدول الأعضاء، من بينها:

حظر واردات الغاز المسال من روسيا، نهاية 2026.

حظر غاز موسكو عبر خطوط الأنابيب، خريف 2027.

زيادة الاعتماد على الغاز المسال بدلاً من تدفقات خطوط الأنابيب، خاصة من أميركا وقطر والجزائر ونيجيريا وغيرها، مقابل تقليص حصة موسكو.

فصادرات الغاز المسال الروسي إلى الاتحاد الأوروبي تراجعت بنسبة 30.2% في الربع الثالث من العام (من يوليو/تموز حتى سبتمبر/أيلول الماضي)، على أساس سنوي.

ووصلت خلال المدة محل الرصد إلى 2.54 مليون طن، بفارق كبير عن الصادرات الأميركية البالغة 14.55 مليون طن، طبقاً لبيانات التقرير الفصلي الصادر عن وحدة أبحاث الطاقة حول مستجدات سوق الغاز المسال العربية والعالمية.

الضغط باتجاه خفض الطلب الإجمالي على الغاز، مقابل التوسع في مصادر الطاقة المتجددة والنظيفة.

خريطة الصادرات الروسية والسوق العالمية

دفع تراجع تدفقات الغاز الروسي إلى أوروبا نحو تغيير إمدادات موسكو لوجهتها، بحثاً عن ملاذ بديل للإيرادات.

وتوجهت الشركات الروسية بإمدادات الغاز الطبيعي إلى آسيا، وعززت ذلك بمشروعات بنية تحتية داعمة مثل "خط باور أوف سيبريا" للربط مع الصين، ومشاورات توسعة خط "باور أوف سيبريا 2."

وتُصنَّف بكين حالياً بوصفها أبرز مستوردي الغاز الروسي في ظل ضعف الطلب الأوروبي، حسب تحليل منصة إي يو توداي.

واستهدفت روسيا ما هو أبعد من ذلك، إذ سعت من خلال وجهات صادرات غازها الجديدة إلى إعادة تشكيل خريطة تحالفات جديدة، خاصة مع شركاء آسيا (الصين والهند) وتركيا والشرق الأوسط.

أمّا سوق الطاقة العالمية فلم تكن بعيدة عن مرمى تداعيات تخارج الغاز الروسي من أوروبا، إذ تسببت هذه التقلبات في:

إعادة تشكيل الأسواق المتنافسة.

تقلُّب أسعار الطاقة.

رؤية عالمية جديدة لأسعار وإمدادات الغاز المسال.

زيادة الاستثمار في: الطاقة المتجددة، وحلول التخزين، والهيدروجين، وتطوير شبكات الكهرباء.

ويوضح الرسم البياني التالي -من إعداد وحدة أبحاث الطاقة- ترتيب روسيا بين مورّدي الغاز المسال إلى الاتحاد الأوروبي:

سوق الغاز في 2026

يمثّل تراجع الغاز الروسي إلى أوروبا مرحلة عالمية جديدة تشهد إعادة هيكلة للأسواق، سواء على صعيد التعاون الطاقي، أو التغيرات الجيوسياسية والدبلوماسية.

وتُشير المعطيات إلى زيادة مرتقبة من إنتاج الغاز المسال عالمياً بدءاً 2026؛ ما يؤثّر إيجاباً في خفض حدّة تقلبات الأسعار، واحتواء مخاوف نقص الإمدادات.

ويعكف الموردون العالميون على زيادة الطاقة الإنتاجية المسالة، للاستفادة من الطلب المرتفع لدول الاتحاد الأوروبي، وسعيها لتوفير بديل عن غاز روسيا جنباً إلى جنب مع مواصلة تنويع مزيج الطاقة، وتعزيزه بمصادر الطاقة المتجددة وتقنيات التخزين.

وفي حين تتجه روسيا بقوة نحو المشترين الآسيويين، من الملاحظ أيضاً نمو تجارة الغاز المسال بين أميركا وأوروبا، إذ احتلّت الأولى صدارة المورّدين لدول الاتحاد الأوروبي في الربع الفائت.

https://attaqa.net/2026/01/03/%d8%aa%d8%b1%d8%a7%d8%ac%d8%b9-%d8%a7%d9%84%d8%ba%d8%a7%d8%b2-%d8%a7%d9%84%d8%b1%d9%88%d8%b3%d9%8a-%d8%a5%d9%84%d9%89-%d8%a3%d9%88%d8%b1%d9%88%d8%a8%d8%a7-%d9%84%d9%84%d9%86%d8%b5%d9%81-%d9%81%d9%8a-2/

9 - سعر برميل النفط 2026.. موازنات الدول العربية بين التحوط وتحديات الاستيراد

وحدة أبحاث الطاقة - أحمد عمار، 03-01-2026

جاءت توقعات سعر برميل النفط 2026 في موازنات 5 دول عربية متباينة، لتكشف عن تفاوت ملحوظ في الخطط المالية المتبعة؛ ما بين تحوط للدول المصدرة، مقابل أسعار أعلى للبلدان المستوردة.

وبحسب ملف الحصاد السنوي لعام 2025 الصادر عن وحدة أبحاث الطاقة (مقرّها واشنطن)، اختارت دول مصدرة مثل السعودية وقطر وسلطنة عمان النهج "التحوطي"، لضمان بناء حائط صد أمام تقلبات الأسعار وتحويل أي زيادة فعلية إلى فوائض.

وفي المقابل، تتبنى دول أخرى مثل المغرب أسعاراً أعلى، تعكس محاولة موازنة التكلفة المرتفعة للاستيراد أو متطلبات الإنفاق العام الضخم.

وهذا التباين في التقديرات المالية، الذي يتراوح بين 55 و65 دولاراً للبرميل، يعكس مدى اختلاف الحيز المالي لكل دولة وقدرتها على امتصاص الصدمات السعرية في سوق النفط العالمية المتقلبة.

وعلى صعيد أداء الأسعار في 2025، أنهى خام برنت تداولات العام عند 60.85 دولاراً للبرميل، ليعمق خسائره السنوية إلى أكثر من 18% مقارنة بسعر إغلاق عام 2024 البالغ 74.64 دولاراً.

سعر برميل النفط 2026 بموازنة قطر

تتمسك دولة قطر بإستراتيجيتها المالية القائمة على "التحوط الاستباقي" وهو ما يظهره متوسط سعر برميل النفط 2026 المعتمد في الموازنة الجديدة، وذلك بهدف التحصن ضد تقلبات السوق، عبر تعزيز المرونة المالية وضمان استقرار الإنفاق.

وخفّضت قطر سعر برميل 2026 المتوقع الذي أعدت على أساسه موازنة العام الجديد إلى 55 دولاراً، مقارنة بنحو 60 دولاراً في موازنة عام 2025.

ورغم انخفاض السعر المقدر، فقد توقعت الدوحة تحسناً نسبياً في إيراداتها من النفط والغاز إلى 155 مليار ريال (42.52 مليار دولار) خلال 2026، مقابل 154 مليار ريال (42.24 مليار دولار) متوقعة بنهاية عام 2025.

وتستحوذ إيرادات النفط والغاز على 78% من إجمالي إيرادات البلاد المتوقعة خلال 2026 والبالغة 199 مليار ريال (54.59 مليار دولار).

ثبات رؤية موازنة النفط في الجزائر

بالانتقال إلى الجزائر، اختارت البلاد الحفاظ على "ثبات الرؤية" في تقديراتها المالية، إذ لم يطرأ أي تغيير على سعر برميل النفط 2026 المعتمد مقارنة بالعام السابق.

وتستند الموازنة الجزائرية إلى إستراتيجية السعر المزدوج التي تتبعها منذ عام 2023؛ وذلك باعتماد 60 دولاراً بصفته فئة مرجعية، و70 دولاراً كونه سعراً تقديرياً.

ورغم ثبات سعر النفط المرجعي في موازنة الجزائر، فقد كشفت وثائق قانون المالية لعام 2026 عن توقعات بتراجع تدريجي في حجم صادرات المحروقات يبدأ بنسبة 2% في 2026، ليتفاقم إلى 5% بحلول عام 2027.

ومع تراجع كميات التصدير، والالتزام بسعر برميل تقديري حذر، تشير بيانات الموازنة إلى أن إيرادات النفط والغاز مرشحة للانخفاض إلى 20.75 مليار دولار في 2026.

ويبدو أن هذا المسار النزولي سيستمر خلال السنوات الـ3 المقبلة، لتستقر الإيرادات عند حدود 19.33 مليار دولار بحلول عام 2028.

تقديرات موازنة سلطنة عمان

اعتمدت موازنة سلطنة عمان على تقدير سعر برميل النفط 2026 عند 60 دولاراً للبرميل، وهو السعر نفسه المعتمد في ميزانية 2025، في خطوة تعكس اتباع سياسة مالية "تحفظية" لمواجهة تقلبات الأسواق.

ورغم ثبات السعر المعتمد، من المقدر أن تشهد إيرادات البلاد من النفط الخام تراجعاً طفيفاً لتصل إلى 5.723 مليار ريال (14.89 مليار دولار)، مقابل 5.830 مليار ريال (15.14 مليار دولار) كانت مقدّرة في موازنة العام الماضي.

وعلى النقيض تماماً، من المتوقع زيادة إيرادات الغاز العماني في 2026 لتصل إلى 1.946 مليار ريال (5.06 مليار دولار)، مقارنة بـ 1.777 مليار ريال (4.62 مليار دولار) مقدّرة في ميزانية 2025.

ومع انتعاش عوائد الغاز، توقعت السلطنة ارتفاع إجمالي إيرادات النفط والغاز معاً في 2026 لتسجل 7.67 مليار ريال (19.95 مليار دولار)، مقابل تقديرات ميزانية عام 2025 البالغة 7.607 مليار ريال (19.76 مليار دولار).

ويُشار إلى أن إيرادات النفط والغاز ستشكل ما نسبته 67% من إجمالي إيرادات الموازنة العامة للسلطنة خلال العام الجديد.

المشهد يختلف في الكويت

في الكويت، يظهر اختلافٌ في المشهد المالي نظراً إلى طبيعة عامها المالي الذي يبدأ في أبريل/نيسان؛ إذ تتبنى البلاد نهجاً يميل نحو خفض التقديرات السعرية.

فبالنسبة للربع الأول من عام 2026 (الذي يمثل الربع الأخير من العام المالي الكويتي 2025-2026)، بلغت تقديرات سعر برميل النفط نحو 68 دولاراً للبرميل، ويعكس هذا الرقم تراجعاً طفيفاً مقارنة بسعر 70 دولاراً الذي اعتُمد في الموازنة السابقة.

وعلى صعيد العوائد، تشير التقديرات إلى تراجع إيرادات الكويت من النفط والغاز عند 15.3 مليار دينار (49.72 مليار دولار) بنهاية العام المالي الحالي (مارس/آذار 2026)، مقارنة بنحو 16.23 مليار دينار (52.75 مليار دولار) في العام السابق؛ وهو هبوط يعكس تأثُر الموازنة بخفض سعر البرميل التقديري والتزام البلاد بحدود الإنتاج ضمن اتفاقية أوبك+ ومجموعة الـ8 الدول الأعضاء بالتحالف.

ورغم هذا التراجع، فإن الهيمنة النفطية تظل قائمة بوضوح؛ إذ تشكل العائدات النفطية وحدها نحو 84% من إجمالي إيرادات الكويت المتوقعة والبالغة 18.23 مليار دينار (59.25 مليار دولار)، ما يؤكد استمرار ارتباط الملاءة المالية للدولة بحركة السوق العالمية.

المغرب نموذج يعتمد على الاستيراد

المغرب أحد نماذج الدول العربية التي تعتمد بشكل شبه كلي على الاستيراد لتأمين احتياجاتها من الوقود، الأمر الذي يضع موازنة البلاد تحت ضغط مستمر ويجعلها عرضة مباشرة لتقلبات أسواق الطاقة العالمية.

وعلى النقيض من الدول المصدرة، وضعت موازنة المغرب فرضيات حذرة لسعر برميل النفط 2026 في حدود 65 دولاراً.

وتعول الرباط على استقرار الأسعار حول هذه المستويات للحفاظ على استقرار القدرة الشرائية للمواطنين وتجنب استنزاف الاحتياطيات من العملة الصعبة في فاتورة الطاقة.

ماذا عن موازنة السعودية؟

بعيداً عن الدول الـ4 التي حددت مستوى لسعر برميل النفط 2026، تواصل السعودية تبني فلسفة مالية مرنة في موازنة 2026، تعتمد على 3 سيناريوهات استباقية للتعامل مع تذبذبات أسواق الطاقة العالمية.

ويستهدف هذا النموذج تحقيق أقصى درجات الاستقرار المالي وضمان استمرارية الإنفاق على مشروعات الرؤية 2030 تحت مختلف الظروف.

وفي السيناريو الرئيس، تراهن المملكة على تحقيق إيرادات إجمالية تصل إلى 1.14 تريليون ريال (303.94 مليار دولار).

وفي التوقعات الأخرى، تتأرجح العائدات في تقديرات الموازنة بين 1.06 تريليون ريال (282.61 مليار دولار) في السيناريو الأدنى (التحوطي)، وصولاً إلى 1.2 تريليون ريال (319.94 مليار دولار) في السيناريو الأعلى تفاؤلاً.

وفي قراءة لبند "الإيرادات الأخرى" (الذي يجمع بين عوائد النفط والاستثمارات الحكومية)، أظهرت موازنة 2026 توجهاً صعودياً؛ إذ يُتوقع أن تصل إلى 735 مليار ريال (195.96 مليار دولار)، ويمثل هذا الرقم نمواً بنسبة 5% عما كان متوقعاً في 2025 البالغ 698 مليار ريال (186.1 مليار دولار).

ويرصد الرسم البياني التالي، من إعداد وحدة أبحاث الطاقة، إيرادات السعودية من النفط:(2010 - 2025)

يمكنكم متابعة المزيد من حصاد وحدة أبحاث الطاقة لعام 2025 عبر الضغط)هنا(، كما يمكن الاطّلاع على حصاد عام 2024) هنا.(

المصدر:

بيانات سعر برميل النفط 2026، من منصة الطاقة والبيانات المالية الرسمية

https://attaqa.net/2026/01/03/%d8%b3%d8%b9%d8%b1-%d8%a8%d8%b1%d9%85%d9%8a%d9%84-%d8%a7%d9%84%d9%86%d9%81%d8%b7-2026-%d9%85%d9%88%d8%a7%d8%b2%d9%86%d8%a7%d8%aa-%d8%a7%d9%84%d8%af%d9%88%d9%84-%d8%a7%d9%84%d8%b9%d8%b1%d8%a8%d9%8a/

10 - ثلاث صفقات طاقة ضخمة لم تكتمل في 2025.. استحواذ أدنوك الأبرز

هبة مصطفى، 03-01-2026

مقر لشركة أدنوك الإماراتية - الصورة منEconomy Middle East

شهد العام الماضي 2025 نشاطاً ملحوظاً في طرح عروض لصفقات طاقة، في ظل نمو الاتجاه نحو اتفاقيات الاندماج والاستحواذ لضمان استمرار ضخ الاستثمارات للقطاع، والتغلب على تحديات التكلفة.

وفضّل مطورو قطاعات (النفط، والغاز، والغاز المسال)، والمستثمرون في برامج الاستكشاف والتنقيب البري والبحري، هذه الإستراتيجية، بهدف توسعة نطاق أعمالهم رغم حالة السوق العالمية المتأرجحة.

ورغم ذلك، فقد كان إخفاق 3 اتفاقيات -من بينها واحدة لشركة عربية- علامة فارقة، إما لثقل الشركات أطراف الصفقة وإما لتأثيرها في مسار الاستثمارات، وفق تفاصيل تابعتها منصة الطاقة المتخصصة.

وتتضمن أبرز صفقات طاقة العام الماضي التي لم تكتمل: استحواذ شركة أدنوك الإماراتية على "سانتوس" الأسترالية، واستحواذ "شل" العالمية على شركة النفط البريطانية "بي بي"، واندماج شركة بومي أرمادا (Bumi Armada) الماليزية مع "ميسك MISC"التابعة لبتروناس.

وفي هذا التقرير، نتناول أبرز المعلومات المتاحة حول الصفقات الـ3، بدءاً من طرحها مروراً بتفاصيل العروض، وأسباب فشلها.

صفقة استحواذ أدنوك على سانتوس

شغلت محاولة استحواذ شركة إكس آر جي- (XRG) ذراع الاستثمار الدولية لأدنوك الإماراتية- على" سانتوس "الأسترالية، قطاع الطاقة العالمي لأشهر خلال العام الماضي.

ففي يونيو/حزيران العام الماضي، أبدت "سانتوس" ترحيباً بعرض الاستحواذ النقدي المقدم من الشركة الإماراتية بقيمة 18.7 مليار دولار.

ويقدم العرض للمساهمين 5.76 دولاراً عن السهم الواحد، بجانب قيمة مؤسسية تعادل 23.68 مليار دولار، ووُصف العرض بأنه أكبر صفقة استحواذ نقدي كامل في أستراليا.

وسبق أن قدّم تحالف "إكس آر جي" عرضي استحواذ بقيمة 5.04 دولاراً و5.42 دولاراً للسهم.

موقع محطة غلادستون للغاز المسال المملوكة لشركة سانتوس الأسترالية - الصورة من موقع الشركة

وحال إتمامها، كان من المفترض أن تغطي الصفقة:

حصة "سانتوس" بمحطة غلادستون للغاز المسال في أستراليا.

حصة "سانتوس" بمحطة داروين للغاز المسال في أستراليا.

حصص الشركة بمشروعات الغاز المسال في بابوا غينيا الجديدة.

خطة تطوير الشركة الأسترالية لمشروع "بيكا" النفطي في ألاسكا.

ورغم جدية العرض الأخير، فإنه أثار جدلاً محلياً في ظل مخاوف أمن الطاقة المحلي ومساعي تغليب المصلحة الوطنية، إذ تحفظت هيئات على حصص التصدير المتوقعة حال إتمام الصفقة.

وبشكل مفاجئ سُحب العرض ولم تنتقل الصفقة إلى مرحلة الاتفاق المُلزم، رغم هدف "إكس آر جي" لتأمين طاقة إنتاجية تتراوح بين 20 و25 مليون طن سنوياً من الغاز والغاز المسال، بحلول 2035.

صفقة شل وبي بي

اكتسب الحديث حول استحواذ شركة شل العالمية على" بي بي البريطانية "مساحة مهمة من استثمارات النفط والغاز العام الماضي، إذ لم تكن ضمن صفقات طاقة اعتاد القطاع الحديث عنها، بل كانت اندماجاً لاثنين من عمالقة القطاع في أوروبا.

ولشهور طويلة، اهتم المساهمون والمستثمرون بتطورات الاتفاق، مترقبين تشكيل كيان كبير في القارة العجوز لمنافسة مجموعات أميركية، وفق تحليل نشره موقع أوفشور إنرجي.

وساعد في تعزيز آراء إتمام الصفقة، نتائج الأعمال الضعيفة التي سجلتها "بي بي" في أكثر من مدة فصلية ربع سنوية على التوالي، ما أوحى بحاجتها إلى دعم خارجي قد يتمثل في عرض "شل" المقدر بنحو 60 مليار جنيه إسترليني (80 مليار دولار أميركي)

)*الجنيه الإسترليني = 1.35 دولاراً أميركياً(

ورغم أهمية الصفقة، فقد تسبب الحديث حولها في إثارة المخاوف من الاحتكار وأُسس المنافسة في السوق، وانتشرت السيناريوهات والحلول للخروج من هذه المعضلة، عبر: الاندماج الجزئي مثل اتفاق" شل "وإكوينور، بدلاً من الاضطرار إلى إتمام الصفقة بالكامل أو إلغائها كلياً.

وحسمت شركة "شل" الأمر نهاية يونيو/حزيران الماضي، بإصدار بيان يؤكد عدم تقدمها -رسمياً- بعرض استحواذ على "بي بي" وأن التقارير الإعلامية حول ذلك هي مجرد تكهنات عن صفقة طاقة محتملة، وأُغلق الحديث حول الصفقة منذ ذلك الحين.

اندماج بومي أرمادا و"ميسك" في ماليزيا

تعد محاولة الاندماج الماليزية (بين شركتي: "بومي أرمادا" المعنية بالتطوير العائم للهيدروكربونات، وذراع النفط والغاز البحري التابعة لشركة "ميسك") ثالث أبرز صفقات طاقة لم تنجح وفق المأمول العام الماضي.

ففي عام 2024 وقعت الشركتان مذكرة تفاهم مبدئية لبحث إمكان الاندماج في صفقة أسهم، في مهلة قدرها 9 أشهر منذ التوقيع.

وسعت الشركتان إلى إنشاء كيان ماليزي جديد يحمل صبغة عالمية بين شركات الإنتاج البحري العائم للنفط والغاز، وقادر على المنافسة بدعم من الموارد المالية للطرفين.

ورغم تطور التفاهمات؛ فلم تتوصل إلى نتيجة إيجابية حتى أغسطس/آب الماضي (وهي المهلة الممنوحة للطرفين لإتمام الاتفاق منذ التوقيع الأولي)، وأعلنت "بومي أرمادا" عدم التوصل لاتفاق.

موضوعات متعلقة..

عرض أدنوك الإماراتية للاستحواذ على سانتوس الأسترالية يواجه تحدياً صعباً

شل تنفي تقديم عرض رسمي لشراء بي بي البريطانية

صفقات الدمج والاستحواذ في قطاع النفط والغاز لن تتجاوز 150 مليار دولار (تقرير)

المصدر..

استحواذ "أدنوك" و"شل" أبرز صفقات طاقة لم تنجح في 2025، من أوفشور إنرجي.

https://attaqa.net/2026/01/03/3-%d8%b5%d9%81%d9%82%d8%a7%d8%aa-%d8%b7%d8%a7%d9%82%d8%a9-%d8%b6%d8%ae%d9%85%d8%a9-%d9%84%d9%85-%d8%aa%d9%83%d8%aa%d9%85%d9%84-%d9%81%d9%8a-2025-%d8%a7%d8%b3%d8%aa%d8%ad%d9%88%d8%a7%d8%b0-%d8%a3/

انتهى التقرير

The report ended

Raport się zakończył

***

M E A K–Weekly Economic Report	م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي
Prof. Dr. Moustafa El–Abdallah Al Kafry	الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

تحية طيبة،

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 2025/567،

قضايا الاقتصاد العالمي

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

الأحد 08 آذار، 08 Marsh 2026

هذا التقرير حصيلة متابعة للإعلام الاقتصادي والشبكة العنكبوتية. يتم تقديمه للأكاديميين والاقتصاديين وأصحاب القرار والمتابعين لتسهيل الوصول إلى المعلومة الاقتصادية.

تحتاج بعض المعلومات والبيانات الواردة في التقرير إلى تدقيق من قبل خبير أو مختص، حيث قد لا تكون موثوقة بما يكفي. يُرجى المساعدة في التحقق من هذه المعلومات وذكر المصدر لضمان الموثوقية. يُعفى المؤلف من المسؤولية عن أي معلومة غير صحيحة أو غير دقيقة واردة في التقرير، حيث يكون المصدر المثبت في أسفل كل مادة هو المسؤول.

ملاحظة :يرجى إبلاغي في حالة عدم رغبتك في استمرار تلقي التقرير حتى يتم حذف اسمك من قائمة البريدية. شكراً.

رابط تحميل التقرير بصيغة بي دي أف: هنا

M E A K Weekly Economic Report No. 567/2025,

Global Economic Issues - Global Energy Harvest 2025

Prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

This report is the result of monitoring economic media and the internet. It is provided to academics, economists, decision-makers, and followers to facilitate access to economic information.

Some of the information and data in the report may require verification by an expert or specialist, as it may not be sufficiently reliable. Please assist in verifying this information and citing the source to ensure reliability. The author absolves themselves of responsibility for any inaccurate or misleading information in the report, as the source cited at the bottom of each article is responsible.

Note: Please inform me if you do not wish to continue receiving the report so that your name can be removed from the mailing list. Thank you.

Download link for the report in PDF format: [here]